

No. 48524*

—
**Cyprus
and
Qatar**

Agreement between the Government of the Republic of Cyprus and the Government of the State of Qatar for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income. Nicosia, 11 November 2008

Entry into force: *11 March 2009 by notification, in accordance with article 28*

Authentic texts: *Arabic, English and Greek*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Cyprus, 11 May 2011*

**No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.*

—
**Chypre
et
Qatar**

Accord entre le Gouvernement de la République de Chypre et le Gouvernement de l'État du Qatar tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu. Nicosie, 11 novembre 2008

Entrée en vigueur : *11 mars 2009 par notification, conformément à l'article 28*

Textes authentiques : *arabe, anglais et grec*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Chypre, 11 mai 2011*

** Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

مادة (29)

إنهاء الاتفاقية

1- تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة غير محددة، إلا أنه يجوز لأى من الدولتين المتعاقبتين إنهاء هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية بإخطار كتابى بالإنهاء للدولة المتعاقدة الأخرى فى أو قبل اليوم الثلاثين من شهر يونيو فى أى سنة ميلادية تلى إنقضاء فترة خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

2- فى هذه الحالة ، يتوقف سريان هذه الاتفاقية :

- أ) فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة من المنبع، على مبالغ المدفوعة أو الدائنة بعد نهاية السنة الميلادية التي تم فيها تسليم الإخطار،
- ب) فيما يختص بالضرائب الأخرى، على السنوات الضريبية التي تبدأ بعد نهاية السنة الميلادية التي تم فيها تسليم الإخطار.

إشهاداً على ما تقدم، وقع المفوضان أدناه حسب الأصول المرعية على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين فى مدينة نيقوسيا بتاريخ 2008/11/11 باللغات اليونانية والعربية والإنجليزية ، ويكون لكل نسخة منهما ذات الحجية. وفى حالة ظهور أى اختلاف، يرجح لنص المحرر باللغة الإنجليزية.

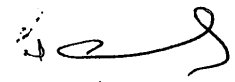
عن/ حكومة دولة قطر



يوسف حسين كمال

وزير الاقتصاد والمالية

عن/ حكومة جمهورية قبرص



خاريلأوس ستافراكييس

وزير المالية

مادة (27)

أعضاء البعثات الدبلوماسية والمناصب القنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو المناصب القنصلية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

مادة (28)

دخول الاتفاقية حيز النفاذ

1- ~~تتطلب كل من الدولتين المتعاقبتين الدولة المتعاقدة الأخرى باستكمال الإجراءات المطلوبة بموجب~~
قوتها لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وتدخل الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين من تاريخ آخر
هذين الإخطارين.

2- تسري أحكام هذه الاتفاقية :

- أ- فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة من المنبع، على المبالغ المدفوعة أو الدائنة في أو بعد اليوم الأول من يناير التالي مباشرة للتاريخ الذي دخلت فيه الاتفاقية فيها حيز النفاذ ; و
- ب- فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، على السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير التالي مباشرة للتاريخ الذي دخلت فيه الاتفاقية فيها حيز النفاذ.

مادة (26)

تبادل المعلومات

1- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتبادل المعلومات كلما كان ذلك ضروريا لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو القوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين الخاصة بالضرانب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية طالما أن تلك الضريبة لا تتناقض مع هذه الاتفاقية.

2- وتعامل أية معلومات تتلقاها دولة متعاقدة على أنها سرية على نفس النحو الذي تعامل به المعلومات التي يتم الحصول عليها وفقا للقوانين المحلية لتلك الدولة المتعاقدة. إلا أنه إذا كانت المعلومات تعتبر سرية في الدولة التي تقدم المعلومات فإنه لا يكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعمل في مجال الربط أو التحصيل أو التنفيذ أو إقامة الدعاوى بما في ذلك الطعون الاستئنافية المتعلقة بالضرانب المشمولة بهذه الاتفاقية. ولا يستخدم مثل هؤلاء الأشخاص أو السلطات تلك المعلومات إلا لمثل هذه الأغراض. و يجوز لهم الكشف عن هذه المعلومات في الإجراءات العلنية للمحكمة أو في اقرارات القضائية.

3- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام البند (1) من هذه المادة بشكل يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة بما يلي:

- (أ) تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية في تلك الدولة المتعاقدة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى،
- (ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى،
- (ج) تقديم معلومات من شأنها أن تكشف أسرار التجارة أو الأعمال أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية، أو أي معلومات يكون الكشف عنها مخالفا للنظام العام.

مادة (25)

إجراءات الاتفاق المشترك

- 1- حيثما يعتبر مقيم أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، فيمكنه، بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين المحلية لكلتا الدولتين المتعاقبتين، أن يعرض قضيته أمام السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يقيم فيها أو للسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي هو من مواطنيها، إذا كانت حالته تندرج ضمن البند (1) من المادة (24) من هذه الاتفاقية. ويجب عرض القضية خلال ستينين من تاريخ أول إخطار بالإجراء الذي ينتج عنه فرض الضريبة التي لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية.
- 2- يتعين على السلطة المختصة، إذا تبين لها أن الاعتراض مسوغاً، وإذا لم تكن هي قادرة على التوصل إلى حل مرضي، أن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المشترك مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك من أجل تجنب فرض الضريبة بشكل لا يتماشى مع هذه الاتفاقية.
- 3- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسعى، عن طريق الاتصال المشترك فيما بينهما إلى التغلب على الصعوبات أو الغموض الذي قد ينشأ جراء تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. كما ويجوز لهما التشاور فيما بينهما لإزالة الأزدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.
- 4- يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين مع بعضهما البعض بشكل مباشر، بما في ذلك ومن خلال لجنة مشتركة تتكون منها أو من مندوبين عنها من أجل التوصل إلى اتفاق في ضوء البنود السابقة.

مادة (24)

عدم التمييز

1- لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو متطلبات تتعلق بها تكون مغايرة أو أكثر عبثاً من الضريبة والمتطلبات المتعلقة بها والتي يخضع أو يجوز أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى الموجودون في نفس الظروف.

2- لا يجوز فرض ضريبة على منشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بشكل أقل تفضيلاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى من الضريبة المفروضة على مشاريع تابعة لتلك الدولة الأخرى تمارس نفس النشاطات. ولا يجوز تفسير هذا الحكم على أنه يلزم دولة متعاقدة بمنح مقيمين من الدولة المتعاقدة الأخرى أي علاوات شخصية وإعفاءات وتخفيضات لأغراض ضريبية بسبب الحالة المدنية أو المسؤوليات العائلية التي تمنحها لمقيميها.

3- مشاريع دولة متعاقدة التي يملك رأسمالها جزئياً أو كلياً أو يديرها بشكل مباشر أو غير مباشر مقيم أو أكثر في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجب أن لا تخضع في الدولة المذكورة أولاً لأية ضريبة أو متطلبات متعلقة بها مغايرة أو أكثر عبثاً من الضريبة والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع أو يمكن أن تخضع لها مشاريع مماثلة أخرى تابعة للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

4- باستثناء ما يطبق عليه البند (1) من المادة (9) من هذه الاتفاقية، والبند (5) من المادة (11) من هذه الاتفاقية، والبند (6) من المادة (12) من هذه الاتفاقية، تكون الفائدة أو الأتاوات أو أي مدفوعات أخرى يدفعها مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، قابلة للخصم بذات الشروط من أجل تحديد أرباح المشروع التي ستخضع للضريبة كما لو أن تلك الفائدة أو الأتاوات أو المدفوعات الأخرى قد تم دفعها إلى مقيم في الدولة المذكورة أولاً.

5- لا يعتبر إعفاء مواطني دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من الضريبة بمقتضى القانون القطري تمييزاً في مفهوم هذه المادة.

6- في هذه المادة، تعني عبارة "ضريبة" الضرائب التي تتناولها هذه الاتفاقية.

مادة (22)
الدخل الأخر

1- تخضع عناصر دخل مقيم في دولة متعاقدة، أينما تنشأ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، للضريبة في تلك الدولة فقط.

2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على دخل مقيم في دولة متعاقدة، بخلاف الدخل من الأموال غير المنقولة المحدد بالبند (2) من المادة (6)، إذا كان المستلم لهذا الدخل، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مقر ثابت موجود فيها، وكان الحق الذي دفع عنه الدخل يرتبط ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو هذا المقر الثابت. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية.

مادة (23)

تجنب الازدواج الضريبي

حيثما يحقق مقيم في دولة متعاقدة دخلاً يكون وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية خاضعاً للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، عندئذٍ تسمح الدولة المذكورة أولاً بأن يخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم مبلغاً يساوي الضريبة التي دفعها في الدولة المتعاقدة الأخرى، على أن لا يزيد ذلك الخصم عن الجزء من الضريبة المتعلقة بالدخل الخاضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى والمحسوب قبل إجراء الخصم.

مادة (20)**الأساتذة والباحثون**

1- الفرد الذي يكون مباشرة قبيل زيارته لدولة متعاقد مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وتواجد - بناء على دعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو من جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف، أو من أية مؤسسة ثقافية أخرى موحودة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، أو بمقتضى برنامج رسمي للتبادل الثقافي في تلك الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات متتالية فقط لغرض التدريس، وإلقاء المحاضرات أو إجراء بحوث في مثل تلك المؤسسة، يتم إعفاؤه من الضريبة عن دخله المتحقق من مثل هذا النشاط في تلك الدولة المتعاقدة شريطة أن تكون تلك المكافآت قد دفعت من خارج تلك الدولة المتعاقدة.

2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على الدخل من الأبحاث إذا كانت هذه الأبحاث قد أجريت ليس للصالح العام ولكن أساساً لمصلحة خاصة لشخص أو أشخاص محددين.

مادة (21)**الطلبة والمتدربون**

1- المبالغ التي يتسلمها طالب أو متدرب مهني أو متمرّن، يكون، أو كان قبيل زيارته لدولة متعاقدة، مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى ويتواجد في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغرض دراسته أو تدريبه، من أجل مصاريفه وتعليمه أو تدريبه، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة، شريطة أن تكون تلك المبالغ ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.

2- أما فيما يخص المنح والبعثات الدراسية والمكافآت من الوظيفة التي لا يشملها البند (1) من هذه المادة، فإن الطالب أو المتدرب المهني أو المتمرّن المشار إليه في البند (1) من هذه المادة، سوف يحظى إضافة لذلك، أثناء دراسته أو تدريبه بنفس الإعفاءات أو الاستثناءات أو التخفيضات فيما يتعلق بالضرائب التي يحظى بها المقيمون في الدولة المتعاقدة التي يقوم بزيارتها.



مادة (19)
الخدمات المؤداة للحكومة

1- أ) الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة، خلاف المعاش التقاعدي، التي تدفعها دولة متعاقدة أو إحدى أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية إلى فرد نظير خدمات قدمها لهذه الدولة المتعاقدة أو إحدى أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

ب) ومع ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد تم أدائها في تلك الدولة الأخرى، ويكون الشخص مقيماً فيها وكان:

(1) أحد مواطني تلك الدولة الأخرى، أو

(2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة الأخرى فقط من أجل تقديم الخدمات.

2- أ) يخضع أي معاش تقاعدي يدفع من قبل أو من خلال صناديق يتم إنشاؤها من قبل دولة متعاقدة أو إحدى أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد نظير خدمات قدمها لتلك الدولة أو لأحد أقسامها أو سلطاتها، للضريبة فقط، في تلك الدولة،

ب) ومع ذلك، فإن مثل هذا المعاش التقاعدي يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً فيها، وأحد مواطنيها.

3- تطبق أحكام المواد (15) و (16) و (17) و (18) من هذه الاتفاقية على الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة والمعاشات التقاعدية المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة بأية أعمال تمت مزاوتها من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية.

مادة (18)

المعاشات التقاعدية والمرتببات العمرية

1- مع مراعاة أحكام البند (2) من المادة (19) من هذه الاتفاقية، فإن المعاشات التقاعدية والمرتببات العمرية والمكافآت الأخرى المماثلة التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة لقاء عمل سابق، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

2- يعني مصطلح "مرتببات عمرية" مبلغاً محدداً يدفع دورياً في أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب التزام بتسديد المبلغ مقابل تعويض كافٍ ووافٍ من المال أو ما يعادله.

مادة (16)**أتعاب المديرين**

أتعاب المديرين والمدفوعات المشابهة التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

مادة (17)**الفنانون والرياضيون**

1- بالرغم من أحكام المواد (7)، و(14)، و(15) من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً كيمثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقياً أو رياضياً، من أنشطته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- إذا كان الدخل المتأتي من نشاطات شخصية يزاولها فنان أو رياضي بصفته المذكورة لا يعود للفنان أو الرياضي نفسه بل لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، وبالرغم من أحكام المواد (7)، و(14) و(15) من هذه الاتفاقية، يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يمارس فيها الفنان أو الرياضي نشاطاته.

3- يعفى الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة من أنشطة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى علي النحو المبين في البندين (1) و (2) من هذه المادة، من الضريبة في تلك الدولة الأخرى إذا كانت الزيارة إلى تلك الدولة الأخرى مدعومة كلياً أو رئيسياً من أموال أي من الدولتين المتعاقدين أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية أو تجري وفقاً لاتفاقية ثقافية أو بترتيب بين حكومتي الدولتين المتعاقدين.



مادة (15)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

- 1- مع مراعاة أحكام المواد (16) ، (18) و (19) من هذه الاتفاقية تخضع الرواتب والأجور والمكافآت الأخرى المماثلة التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة نظير وظيفة فيها، للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم تتم مزاولة الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وإذا كانت الوظيفة تمارس على هذا النحو، فيجوز إخضاع تلك المكافآت للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- بالرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، تخضع المكافآت التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً إذا:
 - أ) توجد المستفيد في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها 183 (مائة وثلاثة وثمانين) يوماً في فترة اثني عشر شهراً، تبدأ أو تنتهي في السنة الميلادية المعنية، و
 - ب) كانت المكافآت مدفوعة من قبل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، و
 - ج) كانت المكافآت لا تتحملها منشأة دائمة أو مقر ثابت يملكها صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 3- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن المكافآت المتحققة من وظيفة تمارس على متن سفينة أو طائرة تشغل في النقل الدولي من قبل مشروع دولة متعاقدة سوف تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
- 4- الأجور، الرواتب، العلاوات و غيرها من المكافآت التي يتقاضاها موظف في خطة إدارية عليا لشركة خطوط جوية أو بحرية لدولة متعاقدة متواجد بالدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي بها مكان مقر الإدارة الفعلية للشركة.

مادة (14)

الخدمات الشخصية المستقلة

1- يخضع الدخل الذى يحققه مقيم في دولة متعاقدة نظير خدمات مهنية أو نشاطات أخرى مماثلة ذات طبيعة مستقلة، للضريبة فقط في هذه الدولة ، ومع ذلك يجوز أن يخضع هذا الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في الحالتين التاليتين:

أ) إذا كان لذلك الشخص مقر ثابت متوفر له في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء نشاطاته، فإنه يجوز في هذه الحالة للدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض ضريبة ولكن فقط في حدود ذلك الجزء من الدخل الذى ينسب إلى ذلك المقر الثابت؛ أو

ب) إذا كانت إقامته في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تزيد في مجموعها على (183) (مائة وثلاثة وثمانون) يوماً خلال مدة (12) اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي خلال السنة الضريبية المعنية، في هذه الحالة يجوز أن يخضع ذلك الجزء فقط من الدخل الناتج عن نشاطاته في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة.

2- تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص الأنشطة المستقلة في المجالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التربوية أو التعليمية وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء والمحامون والمهندسون والمهندسون المعماريون وأطباء الأسنان والمحاسبون.

4- الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية أسهم تستمد أكثر من (50) بالمائة من قبلها مباشرة من أموال غير منقولة موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للمعاهدة التي بين دولتي تلك الدولة الأخرى. و لا تطبق أحكام هذا البند إن إذا كانت الأموال غير المنقولة تستخدم في ممارسة نشاط صناعي يستمر لمدة لا تقل عن خمس سنوات متصلة.

5- تخضع الأرباح الناتجة عن نقل أي ملكية غير التي أشارت إليها البنود (1) ، (2) و (3) و (4) من هذه المادة للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها ناقل الملكية.

6- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معا وبين شخص آخر، أن نقل الإتاوات، مع مراعاة الاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت من أجلها، يتجاوز القيمة التي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تنطبق فقط على القيمة المذكورة أخيراً. في مثل هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد عن المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، مع ضرورة مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (13)

الأرباح الرأسمالية

1- يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) من هذه الاتفاقية والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى.

2- الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أموال منقولة تشكل جزءاً من ممتلكات تجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو الناتجة عند التصرف في معدات منقولة متصلة بمقر ثابت متاح لمقيم من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بغرض مزاوله مهنة مستقلة، بما في ذلك الأرباح الناشئة من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (بمفردها أو مع كامل المشروع)، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

3- تخضع الأرباح الناتجة لمشروع دولة متعاقدة من نقل ملكية سفن أو طائرات تعمل في النقل الدولي أو الناتجة عن نقل ملكية أموال منقولة ذات علاقة بتشغيل مثل تلك السفن أو الطائرات للضريبة فقط في تلك الدولة.

مادة (12)

الإتاوات

- 1- يجوز أن تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في دولة متعاقدة أخرى للضريبة في هذه الدولة الأخرى.
- 2- مع ذلك، يجوز أن تخضع أيضاً تلك الإتاوات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المنتفع من الإتاوات مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فيجب أن لا تزيد تلك الضريبة المفروضة عن (5%) من إجمالي قيمة تلك الإتاوات.
- 3- يعني مصطلح "الإتاوات" حسب استخدامه في هذه المادة المدفوعات أياً كان نوعها والمستلمة نظير استخدام أو حق استخدام أي حقوق نشر لأعمال أدبية أو فنية أو علمية (بما في ذلك الأفلام السينمائية، وأفلام وأشرطة البث التلفزيوني أو الإذاعي)، برامج "الكمبيوتر" أو أي براءة اختراع، علامة تجارية، تصميم، نموذج، خطة، تركيبة أو عملية إنتاجية سرية، أو كمقابل أو معلومات تخص خبرة صناعية أو تجارية أو علمية.
- 4- لا تطبق أحكام البندين (1) و(2) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع من الإتاوات، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي نشأت فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو كان يزاول في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة عن طريق مقر ثابت موجود فيها، وكان الحق أو الملكية اللذين تدفع عنهما الإتاوات يرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية.
- 5- تعتبر الإتاوات قد نشأت في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها مقيم في هذه الدولة. ومع ذلك، إذا كان الشخص دافع الإتاوات، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مقر ثابت يرتبط به الحق أو الملكية التي تدفع بسببها الإتاوات ارتباطاً فعلياً، وتتحمل تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت مثل تلك الإتاوات، عندئذ تعتبر مثل تلك الإتاوات ناشئة في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المقر الثابت.

المادة (11)

الفائدة

- 1- تخضع الفائدة الناشئة في إحدى الدولتين المتعاقبتين والمدفوعة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- يعني مصطلح "الفائدة" وفق استخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها، سواء كانت مضمونة برهن أو غير مضمونة، وسواء كانت تمنح أو لا تمنح حق المشاركة في أرباح الدائن، وعلى وجه التحديد، الدخل من الأوراق المالية الحكومية والدخل من السندات أو سندات المديونية بما في ذلك علاجات الإصدار والجوائز المتعلقة بتلك الأوراق المالية أو بالسندات أو سندات المديونية. ولا تعتبر غرامت تأخير السداد بمثابة فوائد لأغراض هذه المادة.
- 3- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع من الفائدة، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو يزاول في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت موجود فيها، وكانت مطالبات الديون التي تدفع بسببها الفائدة مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. في مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية.
- 4- تعتبر الفائدة ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافع الفائدة مقيماً في تلك الدولة. غير أنه، إذا كان الشخص الذي يدفع الفائدة، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم غير مقيم فيها، يملك منشأة دائمة أو مقر ثابت في دولة متعاقدة نشأت بشأنه المديونية التي دفع عنها الفائدة وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المقر الثابت عبء هذه الفائدة، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر ناشئة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المقر الثابت.
- 5- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معاً وبين شخص آخر، أن قيمة الفائدة، مع مراعاة مطالبة الدين الذي تدفع عنه، تتجاوز المبلغ الذي قد يكون تم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ المذكور أخيراً. في مثل هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، على أن تراعى الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (10)

أرباح الأسهم

- 1- تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- تعني عبارة "أرباح الأسهم" وفق استخدامها في هذه المادة، الدخل من الأسهم أو من حقوق أخرى مشاركة في الأرباح، وليست مطالبات ديون، وكذلك الدخل من الحقوق الاعتبارية الأخرى الخاضعة لنفس المعاملة الضريبية للدخل من الأسهم بمقتضى قوانين الدولة المتعاقدة التي تكون فيها الشركة الموزعة للأرباح مقيمة فيها.
- 3- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مقر ثابت موجود فيها، ويكون الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المقر الثابت. في هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) أو المادة (14) من هذه الاتفاقية.
- 4- حيثما تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من دولة متعاقدة أخرى، فإنه لا يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما يدفع من أرباح هذه الأسهم إلى مقيم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو بالقدر الذي تكون فيه الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة أو مقر ثابت تقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، كما ولا يجوز لها أيضاً إخضاع الأرباح غير الموزعة لأية ضريبة علي الأرباح غير الموزعة حتى ولو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (9)

المشروعات المشتركة

1- حيثما:

أ) يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو في رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة أخرى، أو

ب) يساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة، أو رقابة، أو في رأس مال مشروع تابع لدولة متعاقدة، ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى،

وفي أي من الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين، فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي من المشروعين ولكنه لم يحققها بسبب وجود هذه الشروط، يجوز ضمها لأرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة وفقاً لذلك.

2- إذا أدرجت دولة متعاقدة أرباح مشروع تابع لها، وأخضعت للضريبة تبعاً لذلك، أرباح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى خاضعة للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت الأرباح التي تم إدراجها على هذا النحو، أرباحاً كان من الممكن أن تتحقق لمشروع تابع للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لو كانت الشروط الموضوعية بين المشروعين هي نفسها التي يمكن أن تكون قائمة بين مشروعين مستقلين، عندئذٍ يجوز للدولة المتعاقدة الأخرى إجراء التعديل المناسب على مبلغ الضريبة المفروضة على تلك الأرباح. وعند إجراء هذا التعديل، يجب أن تراعى الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين التشاور فيما بينهما إذا اقتضت الضرورة ذلك.

مادة (8)

النقل البحري والجوي

- 1- تخضع الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من تشغيل سفن أو طائرات في النقل البحري للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.
- 2- لأغراض هذه المادة تشمل الأرباح الناتجة عن تشغيل سفينة أو طائرة في النقل الدولي الأرباح من:
 - أ) تأجير سفن أو طائرات على أساس كامل (للوقت أو الرحلة).
 - ب) التأجير العرضي لسفن أو طائرات بدون طاقم.
 - ج) استخدام، أو صيانة أو تأجير حاويات (بما في ذلك القاطرات، والباراجات والمعدات التابعة لها اللازمة لنقل الحاويات).
- 3- تطبق أحكام هذه المادة أيضاً على الأرباح المتحققة من الاشتراك في مجمع (POOL) أو من أعمال مشتركة أو من وكالة تشغيل دولية.

المادة (7) أرباح الأعمال

- 1- تخضع أرباح مشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة فقط في هذه الدولة إلا إذا كان المشروع يزاول نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة كائنة فيها. فإذا زاول المشروع مثل هذا النشاط فإنه يجوز أيضا أن تفرض الضريبة على أرباحه في الدولة المتعاقدة الأخرى، ولكن بالنسبة للجزء الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة و حسب.
- 2- مع مراعاة أحكام البند (3) من هذه المادة وحيثما يزاول مشروع تابع لدولة متعاقدة نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة كائنة فيها، تنسب في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة، الأرباح التي من المتوقع تحقيقها فيما لو كان مشروعاً مميزاً أو مستقلاً يباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة ويتعامل بصورة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
- 3- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخصم المصاريف التي تم تحملها لأغراض المنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والإدارية العامة التي تم تحملها على هذا النحو سواء في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر والمسموح بها بموجب أحكام القانون المحلي للدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة.
- 4- إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح المنسوبة إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أقسامه، فإن أحكام البند (2) من هذه المادة، لا تمنع الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف، غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ التي تضمنتها هذه المادة.
- 5- لا تنسب أية أرباح إلى منشأة دائمة استناداً فقط إلى قيام هذه المنشأة الدائمة بشراء أو بضائع للمشروع.
- 6- لأغراض البنود السابقة، يتم تحديد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الطريقة سنة بعد أخرى ما لم يكن هناك سبب قوي وكاف لخلاف ذلك.
- 7- حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل تمت معالجتها بشكل منفصل في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد يجب أن لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (6)

الدخل من الأموال غير المنقولة

- 1- يجوز إخضاع الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، للضريبة في هذه الدولة الأخرى.
- 2- يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" دلالة المعنى المقصود بها بمقتضى قانون الدولة المتعاقدة الكائنة فيها الأموال المعنية. وفي جميع الأحوال، تشمل هذه العبارة الملكية الملحقة بالأموال غير المنقولة، والمواشي، والمعدات المستخدمة في الزراعة والغابات والحقول التي تطبق بشأنها الأحكام العامة للقانون المتعلق بملكية الأراضي، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة، والحقوق في المدفوعات المتغيرة والثابتة كمقابل الاستغلال أو الحق في استغلال الرواسب المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية. ولا تعتبر السفن والطائرات كأموال غير منقولة.
- 3- تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على الدخل المتحقق من الاستخدام المباشر للأموال غير المنقولة أو من تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.
- 4- تطبق أحكام البندين (1) و (3) من هذه المادة أيضا على الدخل من الأموال غير المنقولة لمشروع وعلى الدخل من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

و () الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط للجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في البنود الفرعية
إلى (هـ) من هذا البند شريطة أن يكون مجمل نشاط المقر الثابت الناتج عن هذا الجمع طبيعياً
تحضيرية أو مساندة .

4- بالرغم من البندين (1) و (2) من هذه المادة ، عندما يتصرف شخص - بخلاف الوكيل ذي الوضع
المستقل الذي يطبق عليه البند (6) من هذه المادة - نيابة عن مشروع وله سلطة ليبرم عقوداً باسم
المشروع يمارسها في دولة متعاقدة بشكل اعتيادي ، فإن ذلك المشروع يعتبر أن له منشأة دائمة في تلك
الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بأي أنشطة يتولاها ذلك الشخص نيابة عن المشروع ، إلا إذا كانت أنشطة هذا
الشخص محصورة على ما ذكر بالبند (3) من هذه المادة والتي ، إذا تمت مباشرتها عن طريق مقر
ثابت للأعمال ، لا تجعل من مقر الأعمال الثابت ذلك منشأة دائمة وفقاً لأحكام ذلك البند.

5- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، يعتبر مشروع تأمين في دولة متعاقدة، باستثناء إعادة التأمين،
منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان يحصل أقساطاً في إقليم تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو
يؤمن ضد مخاطر كأننة فيها من خلال شخص خلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي يخضع لحكم
البند (6) من هذه المادة.

6- لا يعتبر مشروع في دولة متعاقدة مالكا لمنشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد أنه يزاول
أعمالاً في هذه الدولة من خلال سمسار، أو وكيل عام بعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل ، شريطة
أن يكون مثل هؤلاء الأشخاص يعملون في النطاق المعتاد لأعمالهم. غير أنه عندما تكون أنشطة الوكيل
مكرسة على نحو كلي أو شبه كلي باسم ذلك المشروع وتوضع أو تفرض بين المشروع والوكيل في
علاقاتها التجارية والمالية شروط تختلف عن الشروط التي كانت ستوضع بين المشروعات المستقلة ،
فإنه لا يعتبر وكيلاً ذا وضع مستقل بمفهوم هذا البند.

7- إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تتحكم في شركة أو تتحكم بها شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة
الأخرى، أو أنها تزاول أعمالاً في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء كان من خلال منشأة دائمة أو
خلافه)، فإن ذلك لا يجعل في حد ذاته أيًا من الشركتين منشأة دائمة للشركة للأخرى.

مادة (5)

المنشأة الدائمة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "المنشأة الدائمة" المقر الثابت للأعمال الذي يتم من خلاله مزاوله عمل المشروع كلياً أو جزئياً.

2- تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بوجه خاص:

(أ) مكان إدارة،

(ب) فرع،

(ج) مكتب،

(د) مصنع،

(هـ) ورشة،

(و) مواقع تستخدم كمنفذ بيع،

(ز) منجم، بئر نפט أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستكشاف، أو لاستخراج أو استغلال موارد طبيعية، و

(ح) موقع بناء، أو مشروع تشييد، أو تجميع، أو تركيب، أو أي نشاط إشرافي متعلق بمثل ذلك الموقع أو المشروع، ولكن فقط في حالة كون ذلك الموقع أو المشروع أو النشاط مستمراً لمدة تزيد على ستة أشهر في أي فترة اثني عشر شهراً، و

3- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، تعتبر عبارة "المنشأة الدائمة" غير شاملة لما يلي:

(أ) استخدام مرافق فقط لأغراض تخزين أو عرض أو تسليم سلع أو بضائع مملوكة للمشروع.

(ب) الاحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم،

(ج) الاحتفاظ بمخزون من سلع أو بضائع مملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر،

(د) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو جمع معلومات للمشروع،

(هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض القيام بأية أنشطة ذات طبيعة تحضيرية أو مساندة للمشروع،

مادة (4)

المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة":

(أ) في حالة جمهورية قبرص، أي شخص يكون خاضعاً، بموجب قوانين قبرص، للضرائب المفروضة في تلك الدولة بحكم سكنه أو إقامته أو مقر إدارته أو أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة، ويشمل أيضاً جمهورية قبرص وأي تقسيم سياسي فرعي أو أي سلطة محلية فيها. بيد أن هذا المصطلح لا يشمل أي شخص لا يخضع للضرائب في قبرص إلا فيما يتعلق بالدخل المتأتي من مصادر في قبرص.

(ب) في حالة دولة قطر، أي فرد يكون محل إقامته في قطر شريطة أن يكون له فيها سكن دائم، أو مركز مصالحه الحيوية أو مكان إقامته الاعتيادي، وأي شركة يكون مكان إدارتها الفعلية في قطر. وتشمل هذه العبارة كذلك دولة قطر وأي سلطة محلية أو قسم سياسي فرعي أو سلطة اعتبارية أو كيان منشأ بقانون تابع لها،

2- عندما يكون فرد ما مقيماً، بمقتضى أحكام البند (1) من هذه المادة في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فإن وضعه يتقرر على النحو التالي:

(أ) يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يملك فيها مقر سكن دائم، وإذا كان يملك مسكناً دائماً له في كلتا الدولتين المتعاقبتين، فيعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي تكون له فيها علاقات شخصية واقتصادية أوثق (مركز المصالح الحيوية)،

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقبتين، فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها إقامة معتادة،

(ج) إذا كان له مقر إقامة معتادة في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم يكن له في أي منهما إقامة معتادة فيعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون من مواطنيها،

(د) إذا تعذر تحديد وضع إقامة شخص وفقاً لأحكام البنود الفرعية (أ)، و (ب)، و (ج) أعلاه، عندئذ يتعين على السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين تسوية هذا الأمر باتفاق مشترك.

3- إذا كان شخص من غير الفرد مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين، وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة عندئذ يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها مكان إدارته الفعلية.

ط) يشمل مصطلح "شخص" الفرد و الشركة و أي مجموعة أخرى من الأشخاص تعاليل لإزالة
لأغراض الضريبة،

2- عند تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة في أي وقت من الأوقات، فإن أي مصطلح لم يرد
له تعريفاً فيها، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون له نفس دلالة معناه في ذلك الوقت
بمقتضى قانون تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية.

مادة (3)

تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقض سياق النص خلاف ذلك:

(أ) يعني مصطلح " قبرص " جمهورية قبرص، وعند استخدامه من منظور جغرافي يشمل الإقليم الوطني ومياهه الإقليمية، وأية مناطق خارج المياه الإقليمية بما في ذلك المنطقة المحاذية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري التي تم تحديدها أو يمكن تحديدها فيما بعد بمقتضى قوانين قبرص الداخلية ووفقاً للقانون الدولي كمنطقة يجوز لقبرص أن تمارس عليها حقوقها السيادية أو اختصاصها القضائي.

(ب) يعني مصطلح " قطر " الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر وقاعها وباطنها، والفضاء الجوي الذي يعبرها والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي - وفقاً لأحكام القانون الدولي ولقوانينها وأنظمتها الداخلية،

(ج) تعني عبارتا "الدولة المتعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" قبرص أو قطر حسبما يقتضي سياق النص،

(د) يعني مصطلح " شركة " أي شخص اعتباري أو أي كيان آخر يعامل كشخص اعتباري لأغراض الضريبة،

(هـ) تعني عبارة " السلطة المختصة ":

(1) في حالة جمهورية قبرص، وزير المالية، أو من يمثله قانوناً،

(2) في حالة دولة قطر، وزير الاقتصاد والمالية، أو من يمثله قانوناً،

(و) تعني عبارتا "مشروع دولة متعاقدة" و "مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع يديره مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يديره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى،

(ز) تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يشغلها مشروع في دولة متعاقدة، إلا إذا كانت السفينة أو الطائرة يتم تشغيلها فقط بين أماكن في الدولة المتعاقدة الأخرى،

(ح) يعني مصطلح " مواطن ":

(1) أي شخص يكون مواطناً في تلك الدولة المتعاقدة أو يحمل جنسيتها.

(2) أي شخص اعتباري أو شراكة أو جمعية تستمد وضعها ذلك من القوانين النافذة في دولة متعاقدة.

مادة (2)

الضرائب المشمولة في الاتفاقية

1- تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل نيابة عن دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها تلك الضرائب.

2- تعتبر ضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو على عناصر من الدخل.

3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي:

(أ) في حالة جمهورية قبرص:

- ضريبة الدخل ،

- ضريبة دخل الشركات،

- المساهمة الخاصة للدفاع عن الجمهورية،

- ضريبة الأرباح الرأسمالية

(ويشار إليها فيما بعد بـ " الضريبة القبرصية")

(ب) في حالة دولة قطر:

الضرائب على الدخل

(ويشار إليها فيما بعد بـ " الضريبة القطرية")

4- تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب القائمة أو بدلا عنها. ويتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تخطر كل منهما الأخرى بأية تغييرات جوهرية قد يتم إجراؤها على القوانين الضريبية لكل منهما.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية

بين حكومة جمهورية قبرص و حكومة دولة قطر

بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي

فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

ان حكومة جمهورية قبرص

وحكومة دولة قطر،

رغبة منهما بابرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على
الدخل،

فقد اتفقتا على ما يلي:

الأشخاص الذين تنطبق عليهم الاتفاقية

تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT

BETWEEN

THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF CYPRUS

AND

THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR

**FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME**

The Government of the Republic of Cyprus and The Government of the State of Qatar
Desiring to conclude an Agreement for the Avoidance of Double Taxation and the
Prevention of Fiscal Evasion with Respect to Taxes on Income,

Have agreed as follows:

**ARTICLE 1
PERSONS COVERED**

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the
Contracting States.

ARTICLE 2
TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income, all taxes imposed on total income or on elements of income.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are:
 - (a) in the case of the State of Qatar:
 - taxes on income
(hereinafter referred to as “Qatar tax”); and
 - (b) in the case of the Republic of Cyprus:
 - (i) the income tax;
 - (ii) the corporate income tax;
 - (iii) the special contribution for the defence of the Republic; and
 - (iv) the capital gains tax;(hereinafter referred to as “Cyprus tax”).
4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes that are imposed after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of the, existing taxes. The Competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their respective tax laws.

ARTICLE 3
GENERAL DEFINITIONS

1. For the purpose of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - (a) the term “Qatar” means the State of Qatar’s lands, internal waters, territorial sea including its bed and subsoil, the air space over them, the exclusive economic zone and the continental shelf, over which the State of Qatar exercises sovereign rights and jurisdiction in accordance with the provisions of International law and Qatar’s national laws and regulations;
 - (b) the term “Cyprus” means the Republic of Cyprus and, when used in a geographical sense, includes the national territory, the territorial sea thereof as well as any area outside the territorial sea, including the contiguous zone, the exclusive economic zone and the continental shelf, which has been or may hereafter be designated, under the laws of Cyprus and in accordance with international law, as an area within which Cyprus may exercise sovereign rights or jurisdiction;
 - (c) the term “a Contracting State” and “the other Contracting State” means Qatar or Cyprus, as the context requires;
 - (d) the term “company” means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;
 - (e) the term “competent authority” means:
 - i) in the case of Qatar , the Minister of Economy and Finance, or his authorized representative, and
 - ii) in the case of Cyprus, the Minister of Finance or his authorized representative;
 - (f) the terms “enterprise of a Contracting State” and “enterprise of the other Contracting State” mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

- (g) the term “international traffic” means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
 - (h) the term “national” means:
 - i) any individual possessing the nationality or citizenship of a Contracting State;
 - ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
 - (i) the term “person” includes an individual, a company and any other body of persons which is treated as an entity for tax purposes;
2. As regards the application of the Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the tax laws of that State for the purposes of the taxes to which the Agreement applies.

ARTICLE 4
RESIDENT

1. For the purposes of this Agreement, the term “resident of a Contracting State” means:

(a) in the case of the State of Qatar, any individual domiciled in Qatar provided such individual has a permanent home, his centre of vital interest, or habitual abode in Qatar, and a company having its place of effective management in Qatar. The term also includes the State of Qatar and any local authority, political subdivision or statutory body thereof;

(b) in the case of the Republic of Cyprus, any person who, under Cyprus law, is liable to taxation therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature, and also includes the Republic of Cyprus and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in Cyprus in respect only of income from sources in Cyprus.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

(a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him, if he has a permanent home available to him in both Contracting States, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which his personal and economic relations are closer (Centre of Vital Interests);

(b) if the State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either Contracting State, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has an habitual abode;

(c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he is a national;

(d) if the residence status of an individual cannot be determined in accordance with the provisions of sub-paras (a), (b) and (c) above, then the competent authorities of the Contracting States shall settle this question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

ARTICLE 5
PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term “permanent establishment” means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term “permanent establishment” includes especially:
 - (a) a place of management;
 - (b) a branch ;
 - (c) an office ;
 - (d) a factory ;
 - (e) a workshop;
 - (f) premises used as sales outlet;
 - (g) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of exploration, extraction or exploitation, of natural resources; and
 - (h) a building site, a construction, assembly or installation project or any supervisory activity in connection with such site or project, but only where such site, project or activity continues for a period of more than (6) six months.
3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term “permanent establishment” shall be deemed not to include:
 - (a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
 - (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
 - (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

- (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
 - (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character; or
 - (f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs (a) to (e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.
4. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person – other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies – is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercise, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 3 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.
5. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State except in regard to reinsurance, shall be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums on the territory of that other Contracting State or insures risks situated therein through a person, other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies.
6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, and conditions are made or imposed between that enterprise and the agent in their commercial and financial relations which differ from those which would have been made between independent enterprises, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

ARTICLE 7
BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.
2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In the determination of the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deduction expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, which are allowed under the provisions of the domestic law of the Contracting State in which the permanent establishment is situated.
4. In so far as it has been customary in a contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this article.
5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income, which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

ARTICLE 8
SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.
2. For the purposes of this Article profits from the operation of ships or aircraft in international traffic include profits from:
 - a) the rental of ships or aircraft on a full (time or voyage) basis,
 - b) the occasional rental of ships or aircraft on a bare-boat basis, and
 - c) the use, maintenance or rental of containers (including trailers, barges and related equipment used for the transport of containers).
3. The provisions of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

ARTICLE 9
ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where:

- (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
- (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State and taxes accordingly ~~profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State may make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.~~

ARTICLE 10
DIVIDENDS

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.
2. The term "dividends" as used in this Article means income from shares or other rights, participating in profits, not being debt-claims, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident.
3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in the other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, shall apply.
4. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

ARTICLE 11
INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.
2. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purposes of this Article.
3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, shall apply.
4. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.
5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 12
ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 5 per cent of the gross amount of the royalties.
3. The term "royalties" as used in this Article means any consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work (including cinematograph films and films, tapes or discs for radio or television broadcasting), computer software, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, shall apply.
5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base with which the right, property in respect of which the royalties are paid is effectively connected, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

ARTICLE 13 CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such a fixed base, may be taxed in that other State.
3. Gains derived by an enterprise of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic, or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that State.
4. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of shares, deriving more than 50 per cent of their value directly from immovable property situated in the other Contracting State may be taxed in that other State. The provisions of this paragraph shall not apply if the immovable property is used in a manufacturing activity carried on for a continuous period of at least five years.
5. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2, 3, and 4, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

ARTICLE 14
INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State except in the following circumstances, when such income may also be taxed in the other Contracting State:
 - (a) If he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or
 - (b) If his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the fiscal year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State.
2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

ARTICLE 16
DIRECTORS' FEES

Directors' fees and similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

ARTICLE 17
ARTISTS AND SPORTSPERSONS

1. Notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer such as a theater, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by entertainers or sportspersons in their capacities as such accrues not to the entertainers or sportspersons themselves but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15 be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainers or sportspersons are exercised.
3. Income derived by a resident of a Contracting State from activities exercised in the other Contracting State as envisaged in paragraphs 1 and 2 of this Article, shall be exempted from tax in that other State if the visit to that other State is supported wholly or substantially by funds of either Contracting State, a political subdivision or a local authority thereof, or takes place under a cultural agreement or arrangement between the Governments of the Contracting States.

ARTICLE 18
PENSIONS AND ANNUITIES

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions, annuities and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.
2. The term “annuity” means a stated sum payable periodically at stated times during life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money’s worth.

ARTICLE 19
GOVERNMENT SERVICE

1. (a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
(b) However, such salaries, wages and similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State and the individual is a resident of that other State who:
 - i) is a national of that other State; or
 - ii) did not become a resident of that other State solely for the purpose of rendering the services.
2. (a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
(b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.
3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 of this Agreement shall apply to salaries, wages and similar remuneration, and to pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

ARTICLE 20
TEACHERS AND RESEARCHERS

1. An individual who is immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who, at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a University, college, school, museum or other cultural institution in that first mentioned Contracting State or under an official programme of cultural exchange, is present in that Contracting State for a period not exceeding three consecutive years solely for the purpose of teaching, giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempted from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity, provided that payment of such remuneration is derived by him from outside that Contracting State.
2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income from research if such research is undertaken not in the public interest but primarily for the private benefit of a specific person or persons.

ARTICLE 21
STUDENTS AND TRAINEES

1. Payments which a student or business apprentice or trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that Contracting State, provided that such payments arise from sources outside that Contracting State.
2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student, business apprentice or trainee described in paragraph 1 shall, in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of the State which he is visiting.

ARTICLE 24
NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirements connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances are or may be subjected.
2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
3. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirements connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.
4. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 5 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12 apply, interest, royalty and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.
5. The exemption of Qatari and other members of the Gulf Cooperation Council (GCC) nationals under Qatari tax law shall not be considered as a discrimination under the provision of this Article.
6. In this Article the term "taxation" means taxes which are the subject of this Agreement.

ARTICLE 25
MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a resident considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 24 to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within two years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.
2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement.
3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly, including through a joint commission consisting of themselves or their representatives, for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

ARTICLE 26
EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Agreement or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by the Agreement insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Agreement. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic law of that State. However, if the information is originally regarded as secret in the transmitting State it shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by the Agreement. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.
2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:
 - (a) to carry out administrative measures at variance with the laws or the administrative practice of that or of the other Contracting State;
 - (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
 - (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).

ARTICLE 27
MEMBERS OF DIPLOMATIC MISSIONS AND CONSULAR POSTS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements

ARTICLE 28
ENTRY INTO FORCE

1. Each of the Contracting States shall notify to the other the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the thirtieth day from the date of the later of these notifications.
2. The provisions of this Agreement shall have effect:
 - (a) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after the first day of January immediately following the date upon which the Agreement enters into force; and
 - (b) with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after the first day of January immediately following the date upon which the Agreement enters into force.

ARTICLE 29
TERMINATION

1. This Agreement shall remain in force indefinitely. Either Contracting State may terminate the Agreement through diplomatic channels, by giving to the other Contracting State written notice of termination not later than 30 June of any calendar year starting five years after the year in which the Agreement entered into force.

2. In such event the Agreement shall cease to apply :

(a) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited after the end of the calendar year in which such notice is given; and

(b) with regard to other taxes, in respect of taxable years beginning after the end of the calendar year in which such notice is given.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

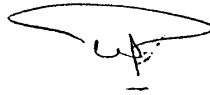
Done in duplicate at Nicosia the 11th day of November 2008, in the Greek, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF CYPRUS



Charilaos Stavrakis
Minister of Finance

FOR THE GOVERNMENT OF
THE STATE OF QATAR



Yousef Hussain Kamal
Minister of Economy and Finance

[GREEK TEXT – TEXTE GREC]

ΣΥΜΦΩΝΙΑ

ΜΕΤΑΞΥ

ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΗΣ ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ

ΚΑΙ

ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ

ΓΙΑ ΤΗΝ ΑΠΟΦΥΓΗ ΤΗΣ ΔΙΠΛΗΣ ΦΟΡΟΛΟΓΙΑΣ

ΚΑΙ ΤΗΝ ΠΑΡΕΜΠΟΔΙΣΗ ΤΗΣ ΦΟΡΟΔΙΑΦΥΓΗΣ

ΑΝΑΦΟΡΙΚΑ ΜΕ ΤΟΥΣ ΦΟΡΟΥΣ ΠΑΝΩ ΣΤΟ ΕΙΣΟΔΗΜΑ

Η Κυβέρνηση της Κυπριακή Δημοκρατίας και η Κυβέρνηση του Κράτους του Κατάρ
Επιθυμώντας τη σύναψη Συμφωνίας για την Αποφυγή της Διπλής Φορολογίας και την
Παραμπόδιση της Φοροδιαφυγής αναφορικά με τους Φόρους πάνω στο Εισόδημα,
Έχουν συμφωνήσει τα ακόλουθα:

Άρθρο 1
ΕΚΤΑΣΗ ΔΙΑΠΡΟΣΩΠΙΚΗΣ ΕΦΑΡΜΟΓΗΣ ΤΗΣ ΣΥΜΒΑΣΗΣ

Η παρούσα Συμφωνία εφαρμόζεται σε πρόσωπα τα οποία είναι κάτοικοι του ενός ή και των
δύο Συμβαλλομένων Κρατών.

Άρθρο 2
ΚΑΛΥΠΤΟΜΕΝΟΙ ΦΟΡΟΙ

1. Η παρούσα Συμφωνία εφαρμόζεται πάνω σε φόρους επί του εισοδήματος, που επιβάλλονται για λογαριασμό Συμβαλλόμενου Κράτους ή πολιτικής υποδιαίρεσης ή τοπικής αρχής αυτού, ανεξάρτητα από τον τρόπο που αυτοί επιβάλλονται.
2. Θα θεωρούνται ως φόροι επί του εισοδήματος όλοι οι φόροι που επιβάλλονται σε ολόκληρο το εισόδημα ή επί στοιχείων εισοδήματος.
3. Οι υφιστάμενοι φόροι πάνω στους οποίους η παρούσα Συμφωνία θα εφαρμόζεται είναι:
 - (α) στην περίπτωση του Κράτους του Κατάρ:
 - (i) ο φόρος επί του εισοδήματος
 - (β) (στη συνέχεια θα αναφέρεται ως ο "Καταριανός Φόρος"):
 - (i) ο φόρος εισοδήματος,
 - (ii) ο εταιρικός φόρος,
 - (iii) η έκτακτη εισφορά για την άμυνα της Δημοκρατίας, και
 - (iv) ο φόρος επί κεφαλαιουχικών κερδών.(στη συνέχεια θα αναφέρεται ως ο "Κυπριακός φόρος").
4. Η Συμφωνία θα εφαρμόζεται επίσης πάνω σε οποιουδήποτε ταυτόσημους ή ουσιαδώς παρόμοιας φύσης φόρους οι οποίοι επιβάλλονται μετά την υπογραφή της Συμφωνίας, επιπρόσθετα ή αντί των υφιστάμενων φόρων. Οι αρμόδιες αρχές των Συμβαλλομένων Κρατών θα γνωστοποιούν η μια την άλλη για οποιεσδήποτε σημαντικές αλλαγές γίνονται στις αντίστοιχες φορολογικές νομοθεσίες.

Άρθρο 3
ΓΕΝΙΚΟΙ ΟΡΙΣΜΟΙ

1. Για σκοπούς της παρούσας Συμφωνίας, εκτός αν άλλως προκύπτει από το κείμενο:
 - (α) ο όρος «Κατάρ» σημαίνει τα του Κράτους του Κατάρ εδάφη, εσωτερικά ύδατα, χωρικά ύδατα περιλαμβανομένου του βυθού και του υπεδάφους, τον εναέριο χώρο υπεράνω αυτών, την αποκλειστική οικονομική ζώνη και την ηπειρωτική υφαλοκρηπίδα, στα οποία το Κράτος του Κατάρ ασκεί κυριαρχικά δικαιώματα και δικαιοδοσία σύμφωνα με τις διατάξεις του διεθνές δίκαιου και τους εθνικούς νόμους και κανονισμούς του Κατάρ·
 - (β) ο όρος «Κύπρος» σημαίνει την Κυπριακή Δημοκρατία και, όταν χρησιμοποιείται με τη γεωγραφική του έννοια, περιλαμβάνει την εθνική επικράτεια, τα χωρικά ύδατα της Κύπρου καθώς επίσης και οποιαδήποτε άλλη περιοχή, εκτός των χωρικών υδάτων, περιλαμβανομένης της συνορεύουσας ζώνης, της αποκλειστικής οικονομικής ζώνης και της ηπειρωτικής υφαλοκρηπίδας, η οποία σύμφωνα με το διεθνές δίκαιο και τους νόμους της Κυπριακής Δημοκρατίας έχει καθοριστεί ως περιοχή στην οποία η Κυπριακή Δημοκρατία ασκεί κυριαρχικά δικαιώματα ή δικαιοδοσία·
 - (γ) ο όρος «ένα Συμβαλλόμενο Κράτος» και «το άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος» σημαίνει, όπως απαιτούν τα συμφραζόμενα, το Κράτος του Κατάρ και την Κυπριακή Δημοκρατία·
 - (δ) ο όρος «εταιρεία» σημαίνει οποιοδήποτε νομικό πρόσωπο ή οποιαδήποτε άλλη οντότητα η οποία θεωρείται ως νομικό πρόσωπο για σκοπούς φορολογίας·
 - (ε) ο όρος "αρμόδια αρχή" σημαίνει:
 - (i) στην περίπτωση του Κατάρ, τον Υπουργό Οικονομίας και Οικονομικών ή εξουσιοδοτημένο αντιπρόσωπό του, και
 - (ii) στην περίπτωση της Κύπρου, τον Υπουργό Οικονομικών ή εξουσιοδοτημένο αντιπρόσωπό του·

- (στ) ο όρος «επιχείρηση του ενός Συμβαλλομένου Κράτους» και «επιχείρηση του άλλου Συμβαλλομένου Κράτους» σημαίνουν αντίστοιχα επιχείρηση που διεξάγεται από κάτοικο του ενός Συμβαλλόμενου Κράτους και επιχείρηση που διεξάγεται από κάτοικο του άλλου Συμβαλλομένου Κράτους.
- (ζ) ο όρος "διεθνείς μεταφορές" σημαίνει οποιαδήποτε μεταφορά με πλοίο ή αεροσκάφος που διεξάγεται από επιχείρηση ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, εκτός αν η μεταφορά με πλοίο ή αεροσκάφος διεξάγεται μόνο μεταξύ περιοχών του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους.
- (η) ο όρος "πολίτης" σημαίνει:
- (i). οποιοδήποτε άτομο κατέχει την εθνικότητα ή υπηκοότητα ενός Συμβαλλόμενου Κράτους,
 - (ii) οποιοδήποτε νομικό πρόσωπο, συνεταιρισμό ή σύνδεση που έλκει την υπόσταση του σύμφωνα με την ισχύουσα νομοθεσία ενός Συμβαλλόμενου Κράτους.
- (θ) ο όρος «πρόσωπο» περιλαμβάνει οποιοδήποτε άτομο, εταιρεία, και οποιαδήποτε άλλη ένωση προσώπων η οποία θεωρείται ως νομικό πρόσωπο για σκοπούς φορολογίας.
2. Όσον αφορά την εφαρμογή της Συμφωνίας οποτεδήποτε από ένα Συμβαλλόμενο Κράτος, οποιοσδήποτε όρος δεν καθορίζεται σε αυτή, εκτός αν διαφορετικά προκύπτει από το κείμενο, θα έχει την έννοια που έχει κατά τον χρόνο εκείνο δυνάμει της φορολογικής νομοθεσίας του Κράτους τούτου για τους σκοπούς των φόρων στους οποίους εφαρμόζεται η Συμφωνία.

Άρθρο 4
ΚΑΤΟΙΚΟΣ

1. Για σκοπούς της παρούσας Συμφωνίας, ο όρος "κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους" σημαίνει:
 - (α) στην περίπτωση του Κράτους του Κατάρ, οποιοδήποτε άτομο κατοικεί στο Κατάρ, νοουμένου ότι τέτοιο άτομο έχει τη μόνιμη κατοικία του, το κέντρο ζωτικών συμφερόντων του, ή τη συνήθη διαμονή του στο Κατάρ, και οποιαδήποτε εταιρεία η οποία έχει την πραγματική έδρα διοίκησης της στο Κατάρ και οποιαδήποτε τοπική αρχή, πολιτική υποδιάρθρωση ή οργανισμό δημοσίου δικαίου αυτού·
 - (β) στην περίπτωση της Κυπριακής Δημοκρατίας οποιοδήποτε πρόσωπο, το οποίο σύμφωνα με τη Κυπριακή νομοθεσία, υπόκειται σε φορολογία σε αυτή λόγω της κατοικίας του, της διαμονής του, της έδρας διοίκησης του ή άλλου κριτηρίου παρόμοιας φύσης και επίσης περιλαμβάνει την Κυπριακή Δημοκρατία και οποιαδήποτε πολιτική υποδιάρθρωση ή τοπική αρχή αυτού. Ο όρος όμως αυτός δεν περιλαμβάνει οποιοδήποτε πρόσωπο υποκείμενο σε φορολογία στην Κύπρο αναφορικά μόνο με εισόδημα από πηγές στην Κύπρο.

2. Όπου, λόγω των διατάξεων της παραγράφου 1 του παρόντος Άρθρου, άτομο είναι κάτοικος και των δυο Συμβαλλομένων Κρατών, τότε η νομική του υπόσταση θα αποφασίζεται ως ακολούθως:
 - (α) θα θεωρείται ως κάτοικος του Κράτους στο οποίο έχει μόνιμη κατοικία προσιτή σε αυτό· αν έχει μόνιμη κατοικία προσιτή σε αυτό και στα δύο Κράτη, θα θεωρείται ως κάτοικος του Κράτους με το οποίο οι προσωπικές και οικονομικές του σχέσεις είναι στενότερες (κέντρο ζωτικών συμφερόντων)·
 - (β) αν το Κράτος στο οποίο βρίσκεται το κέντρο ζωτικών συμφερόντων δεν μπορεί να καθορισθεί, ή αν δεν έχει μόνιμη κατοικία προσιτή στο ένα ή στο άλλο Κράτος, θα θεωρείται ως κάτοικος μόνο του Κράτους στο οποίο έχει συνήθη κατοικία·

- (γ) αν έχει συνήθη κατοικία και στα δύο Κράτη ή σε κανένα από αυτά, θα θεωρείται ως κάτοικος του Κράτους του οποίου είναι πολίτης·
 - (δ) αν το καθεστώς κατοικίας ατόμου δεν μπορεί να καθοριστεί σύμφωνα με τις διατάξεις των υποπαραγράφων (α), (β) και (γ) πιο πάνω, τότε οι αρμόδιες αρχές των Συμβαλλομένων Κρατών θα επιλύσουν το θέμα με αμοιβαία συμφωνία.
3. Όπου, λόγω των διατάξεων της παραγράφου 1, πρόσωπο άλλο από άτομο είναι κάτοικος και των δύο Συμβαλλομένων Κρατών, τότε θα θεωρείται κάτοικος μόνο του Κράτους στο οποίο βρίσκεται η πραγματική έδρα διοίκησής του.

Άρθρο 5

ΜΟΝΙΜΗ ΕΓΚΑΤΑΣΤΑΣΗ

1. Για σκοπούς της παρούσας Συμφωνίας, ο όρος "μόνιμη εγκατάσταση" σημαίνει σταθερή βάση επιχείρησης μέσω της οποίας οι εργασίες μιας επιχείρησης διεξάγονται πλήρως ή μερικώς.
2. Ο όρος "μόνιμη εγκατάσταση" περιλαμβάνει ειδικότερα:
 - (α) έδρα διοίκησης·
 - (β) υποκατάστημα·
 - (γ) γραφείο·
 - (δ) εργοστάσιο·
 - (ε) εργαστήριο·
 - (στ) πρατήριο πώλησης αγαθών·
 - (ζ) ορυχείο, πετρελαιοπηγή ή πηγή εξόρυξης φωταερίου, λατομείο ή οποιαδήποτε άλλη πηγή διερεύνησης, εξόρυξης ή εκμετάλλευσης φυσικού πλούτου· και
 - (η) εργοτάξιο ή κατασκευή, έργο εγκατάστασης ή συναρμολόγησης, ή εποπτικές δραστηριότητες σε σχέση με αυτά, αλλά μόνο όπου το εργοτάξιο, έργο ή δραστηριότητες διαρκούν για περίοδο πέραν των έξι (6) μηνών.

Ανεξάρτητα από τις προηγούμενες διατάξεις του παρόντος Άρθρου, ο όρος "μόνιμη εγκατάσταση" θεωρείται ότι δεν περιλαμβάνει:

- (α) τη χρήση διευκολύνσεων μόνο για σκοπούς εναποθήκευσης, έκθεσης αγαθών ή εμπορευμάτων που ανήκουν στην επιχείρηση·
- (β) τη διατήρηση αποθέματος αγαθών ή εμπορευμάτων που ανήκουν στην επιχείρηση μόνο για το σκοπό εναποθήκευσης, έκθεσης·
- (γ) τη διατήρηση αποθέματος αγαθών ή εμπορευμάτων που ανήκουν στην επιχείρηση μόνο για το σκοπό επεξεργασίας αυτών από άλλη επιχείρηση·
- (δ) τη διατήρηση κάποιας σταθερής βάσης της επιχείρησης μόνο για το σκοπό αγοράς αγαθών ή εμπορευμάτων ή συλλογής πληροφοριών για την επιχείρηση·
- (ε) τη διατήρηση κάποιας σταθερής βάσης της επιχείρησης μόνο για σκοπούς διεξαγωγής οποιασδήποτε άλλης δραστηριότητας προπαρασκευαστικού ή επιβιοηθικού χαρακτήρα για την επιχείρηση
- (στ) τη διατήρηση κάποιας σταθερής βάσης της επιχείρησης μόνο για το σκοπό οποιουδήποτε συνδυασμού των δραστηριοτήτων που αναφέρονται στις υποπαραγράφους (α) μέχρι (ε), νοουμένου ότι η όλη δραστηριότητα της σταθερής βάσης της επιχείρησης ως αποτέλεσμα του συνδυασμού αυτού έχει προπαρασκευαστικό ή επιβιοηθικό χαρακτήρα.

4. Ανεξάρτητα από τις διατάξεις των παραγράφων 1 και 2 του παρόντος Άρθρου, όπου πρόσωπο - πλην ανεξάρτητου πράκτορα για τον οποίο εφαρμόζεται η παράγραφος 6 - ενεργεί εκ μέρους επιχείρησης και έχει, και συνήθως ασκεί, σε Συμβαλλόμενο Κράτος εξουσιοδότηση για σύναψη συμβάσεων στο όνομα της επιχείρησης, η επιχείρηση αυτή θα θεωρείται ότι έχει μόνιμη εγκατάσταση στο Κράτος αυτό σε σχέση με οποιοσδήποτε δραστηριότητες τις οποίες το πρόσωπο αυτό αναλαμβάνει για την επιχείρηση, εκτός αν οι δραστηριότητες του προσώπου αυτού περιορίζονται σ' αυτές που αναφέρονται στην παράγραφο 3, οι οποίες αν διεξάγονταν μέσω σταθερής βάσης της επιχείρησης δεν θα καθιστούσαν αυτή τη σταθερή βάση ως μόνιμη εγκατάσταση, δυνάμει των διατάξεων της παραγράφου αυτής.

Ανεξάρτητα από τις προηγούμενες διατάξεις του παρόντος Άρθρου, ασφαλιστική επιχείρηση ενός Συμβαλλόμενου Κράτους εκτός όσον αφορά σε αντασφάλιση, θα θεωρείται ότι έχει μόνιμη εγκατάσταση στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος αν εισπράττει ασφάλιστρα στο έδαφος του άλλου αυτού Συμβαλλόμενου Κράτους ή ασφαλίζει κινδύνους που βρίσκονται εκεί μέσω προσώπου, πλην ανεξάρτητου αντιπροσώπου για τον οποίον εφαρμόζεται η παράγραφος 6.

6. Μια επιχείρηση δεν θεωρείται ότι έχει μόνιμη εγκατάσταση σε ένα Συμβαλλόμενο Κράτος απλά και μόνο επειδή διεξάγει εργασίες στο Κράτος αυτό μέσω μεσίτη, γενικού παραγγελιοδόχου με προμήθεια ή οποιουδήποτε άλλου ανεξάρτητου αντιπροσώπου, εφόσον τα πρόσωπα αυτά ενεργούν μέσα στο συνηθισμένο πλαίσιο εργασίας τους. Όμως, όταν οι δραστηριότητες του αντιπροσώπου αυτού είναι αφιερωμένες εξ ολοκλήρου ή σχεδόν εξ ολοκλήρου εκ μέρους της επιχείρησης αυτής, και γίνονται οι επιβάλλοντες όροι μεταξύ της επιχείρησης και του αντιπροσώπου στις εμπορικές και οικονομικές τους σχέσεις οι οποίες διαφέρουν από εκείνες που θα γίνονταν μεταξύ ανεξάρτητων επιχειρήσεων, ο αντιπρόσωπος δεν θα θεωρείται ανεξάρτητος εντός της έννοιας της παρούσας παραγράφου.
7. Το γεγονός ότι μια εταιρεία η οποία είναι κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους ελέγχει ή ελέγχεται από εταιρεία η οποία είναι κάτοικος του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους ή διεξάγει εργασία στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος (είτε μέσω μόνιμης εγκατάστασης ή άλλως πως), δεν μπορεί αυτό και μόνο να καταστήσει μία από τις εταιρείες αυτές μόνιμη εγκατάσταση της άλλης.

Άρθρο 6

ΕΙΣΟΔΗΜΑ ΑΠΟ ΑΚΙΝΗΤΗ ΙΔΙΟΚΤΗΣΙΑ

1. Εισόδημα που αποκτάται από κάτοικο Συμβαλλόμενου Κράτους από ακίνητη ιδιοκτησία που βρίσκεται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, μπορεί να φορολογείται από το άλλο αυτό Κράτος.
2. Ο όρος "ακίνητη ιδιοκτησία" θα έχει την έννοια που έχει δυνάμει των διατάξεων του νόμου του Συμβαλλόμενου Κράτους, στο οποίο βρίσκεται η εν λόγω ιδιοκτησία. Ο όρος "ακίνητη ιδιοκτησία" εν πάση περιπτώσει περιλαμβάνει παραρτήματα και υποστατικά της ακίνητης ιδιοκτησίας, ζώα κτηνοτροφίας και εξοπλισμό που

χρησιμοποιείται στην γεωργία και δασοκομία, δικαιώματα που υπόκεινται στις διατάξεις της γενικής νομοθεσίας περί ακίνητης ιδιοκτησίας, επικαρπία πάνω σε ακίνητη ιδιοκτησία και δικαιώματα μεταβλητών ή πάγιων πληρωμών έναντι εκμετάλλευσης ή δικαιώματος εκμετάλλευσης μεταλλευτικών κοιτασμάτων, πηγών και άλλου φυσικού πλούτου. Πλοία και αεροσκάφη δεν θεωρούνται ακίνητη ιδιοκτησία.

3. Οι διατάξεις της παραγράφου 1 του παρόντος Άρθρου εφαρμόζονται πάνω στο εισόδημα που προέρχεται από την άμεση χρήση, μίσθωση ή οποιασδήποτε άλλης μορφής χρήση ακίνητης ιδιοκτησίας.
4. Οι διατάξεις των παραγράφων 1 και 3 του παρόντος Άρθρου εφαρμόζονται επίσης πάνω στο εισόδημα ακίνητης ιδιοκτησίας μιας επιχείρησης και στο εισόδημα από ακίνητη ιδιοκτησία που χρησιμοποιείται για την παροχή ανεξάρτητων επαγγελματικών υπηρεσιών.

Άρθρο 7

ΚΕΡΔΗ ΕΠΙΧΕΙΡΗΣΗΣ

1. Τα κέρδη μιας επιχείρησης Συμβαλλόμενου Κράτους φορολογούνται μόνο στο Κράτος αυτό, εκτός αν η επιχείρηση διεξάγει εργασίες στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος μέσω μόνιμης εγκατάστασης που βρίσκεται σε αυτό. Αν η επιχείρηση διεξάγει εργασίες όπως αναφέρονται πιο πάνω, τα κέρδη της επιχείρησης μπορούν να φορολογούνται και στο άλλο Κράτος αλλά μόνο κατά το μέρος αυτών που αναλογεί στην μόνιμη αυτή εγκατάσταση.
2. Τηρουμένων των διατάξεων της παραγράφου 3 του παρόντος Άρθρου, όπου μια επιχείρηση ενός Συμβαλλόμενου Κράτους διεξάγει εργασίες στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος μέσω μόνιμης εγκατάστασης που βρίσκεται σε αυτό, θα θεωρούνται, όσον αφορά το κάθε Συμβαλλόμενο Κράτος, ως κέρδη που αναλογούν στη μόνιμη αυτή εγκατάσταση, τα κέρδη τα οποία υπολογίζεται ότι θα πραγματοποιούνταν από αυτήν, αν αυτή αποτελούσε ξεχωριστή και ανεξάρτητη επιχείρηση που ασχολείται με την ίδια ή παρόμοια δραστηριότητα, κάτω από τις ίδιες ή παρόμοιες συνθήκες και που ενεργεί τελείως ανεξάρτητα από την επιχείρηση της οποίας αυτή αποτελεί μόνιμη εγκατάσταση.

Κατά τον καθορισμό των κερδών της μόνιμης εγκατάστασης, θα εκπίπτονται όλες οι δαπάνες που γίνονται για σκοπούς της μόνιμης εγκατάστασης, περιλαμβανομένων των διοικητικών και των γενικών διαχειριστικών δαπανών, είτε αυτές έγιναν στο Συμβαλλόμενο Κράτος μέσα στο οποίο βρίσκεται η μόνιμη εγκατάσταση είτε αλλού, οι οποίες επιτρέπονται σύμφωνα με τις διατάξεις της οικίας νομοθεσίας του Συμβαλλόμενου Κράτους στο οποίο βρίσκεται η μόνιμη εγκατάσταση.

4. Εφόσον συνηθίζεται σε ένα Συμβαλλόμενο Κράτος να καθορίζονται τα αναλογούντα σε μόνιμη εγκατάσταση κέρδη με βάση τον καταμερισμό των συνολικών κερδών της επιχείρησης στα διάφορα τμήματα αυτής, τίποτα στην παράγραφο 2 του παρόντος Άρθρου δεν θα εμποδίζει το Συμβαλλόμενο αυτό Κράτος από του να καθορίζει τα φορολογητέα κέρδη με τέτοιο επιμερισμό όπως συνηθίζεται. Η μέθοδος που χρησιμοποιείται για τον επιμερισμό πρέπει να είναι τέτοια ώστε το αποτέλεσμα να είναι σύμφωνο με τις αρχές που περιλαμβάνονται σε αυτό το Άρθρο.
5. Κανένα κέρδος δεν θεωρείται ότι αναλογεί σε μια μόνιμη εγκατάσταση λόγω απλής αγοράς από τη μόνιμη αυτή εγκατάσταση αγαθών ή εμπορευμάτων για την επιχείρηση.
6. Για σκοπούς των προηγούμενων παραγράφων, τα κέρδη που αναλογούν στη μόνιμη εγκατάσταση θα καθορίζονται με την ίδια μέθοδο για κάθε χρόνο εκτός αν υπάρχει επαρκής λόγος για το αντίθετο.
7. Όπου τα κέρδη περιλαμβάνουν και στοιχεία εισοδήματος για τα οποία γίνεται ιδιαίτερη μνεία στα άλλα Άρθρα της παρούσας Συμφωνίας, οι διατάξεις των Άρθρων αυτών δεν επηρεάζονται από τις διατάξεις του παρόντος Άρθρου.

Άρθρο 8

ΘΑΛΑΣΣΙΕΣ ΚΑΙ ΑΕΡΟΠΟΡΙΚΕΣ ΜΕΤΑΦΟΡΕΣ

Κέρδη επιχείρησης Συμβαλλόμενου Κράτους από τη λειτουργία πλοίων ή αεροσκαφών σε διεθνείς μεταφορές θα φορολογούνται μόνο σ' αυτό το Κράτος.

2. Για τους σκοπούς του παρόντος Άρθρου κέρδη από τη λειτουργία πλοίων ή αεροσκαφών σε διεθνείς μεταφορές περιλαμβάνουν κέρδη από:

(α) την ενοικίαση πλοίων ή αεροσκαφών επί πλήρης (συγκεκριμένης χρονικής διάρκειας ή συγκεκριμένου ταξιδιού) βάσεως,

(β) την περιστασιακή ενοικίαση πλοίων ή αεροσκαφών επί της βάσεως γυμνού σκάφους, και

(γ) τη χρήση, συντήρηση ή ενοικίαση εμπορευματοκιβωτίων (περιλαμβανομένων ρυμουλκών φορτηγών και του σχετικού εξοπλισμού για τη μεταφορά των εμπορευματοκιβωτίων).

3. Οι διατάξεις του παρόντος Άρθρου θα εφαρμόζονται επίσης σε κέρδη από τη συμμετοχή σε κοινοπραξία, σε κοινή επιχείρηση ή σε πρακτορείο διεθνών επιχειρήσεων.

Άρθρο 9

ΣΥΝΔΕΔΕΜΕΝΕΣ ΕΠΙΧΕΙΡΗΣΕΙΣ

1. Όπου:

(α) επιχείρηση Συμβαλλόμενου Κράτους συμμετέχει άμεσα ή έμμεσα στη διοίκηση, έλεγχο ή στο κεφάλαιο επιχείρησης του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους, ή

(β) τα ίδια πρόσωπα συμμετέχουν άμεσα ή έμμεσα στη διοίκηση, τον έλεγχο ή το κεφάλαιο επιχείρησης ενός Συμβαλλόμενου Κράτους και επιχείρησης του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους,

και στη μια ή την άλλη περίπτωση τίθενται ή επιβάλλονται όροι μεταξύ των δύο επιχειρήσεων στις εμπορικές ή οικονομικές τους σχέσεις. οι οποίοι είναι διαφορετικοί από αυτούς που θα ετίθεντο μεταξύ ανεξάρτητων επιχειρήσεων, τότε όλα τα κέρδη τα οποία, αν δεν υπήρχαν οι όροι αυτοί, θα πραγματοποιούνταν από μια από αυτές τις επιχειρήσεις, αλλά λόγω των όρων αυτών δεν πραγματοποιήθηκαν, μπορούν να περιλαμβάνονται στα κέρδη της επιχείρησης αυτής και να φορολογούνται ανάλογα.

2. Όπου Συμβαλλόμενο Κράτος περιλαμβάνει στα κέρδη επιχείρησης του Κράτους αυτού - και φορολογεί ανάλογα - κέρδη επί των οποίων επιχείρηση του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους έχει φορολογηθεί από αυτό το άλλο Κράτος και τα κέρδη που έτσι περιλήφθηκαν είναι κέρδη που θα πραγματοποιούνταν από την επιχείρηση του πρώτου αναφερόμενου Κράτους, αν οι όροι που τέθηκαν μεταξύ των δύο επιχειρήσεων θα ήταν εκείνοι οι οποίοι τίθεντο μεταξύ ανεξαρτητών επιχειρήσεων, τότε αυτό το άλλο Κράτος θα προσαρμόζει ανάλογα το ποσοστό επιβλητέου σε αυτό φόρου, επί των κερδών αυτών. Κατά τον καθορισμό του προσαρμοσμένου ποσού θα λαμβάνονται υπόψη οι άλλες διατάξεις της παρούσας Συμφωνίας και οι αρμόδιες αρχές των Συμβαλλομένων Κρατών θα διαβουλευθούνται μεταξύ τους αν παραστεί ανάγκη.

Άρθρο 10

ΜΕΡΙΣΜΑΤΑ

1. Μερίσματα, που καταβάλλονται από εταιρεία, κάτοικο ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, σε κάτοικο του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους θα φορολογούνται μόνο σε αυτό το άλλο Κράτος.
2. Ο όρος "μερίσματα" όπως χρησιμοποιείται στο παρόν Άρθρο, σημαίνει εισόδημα από μετοχές ή άλλων δικαιωμάτων, εκτός απαιτήσεων χρεών που δίνουν δικαίωμα συμμετοχής στα κέρδη, όπως και εισόδημα από άλλα εταιρικά δικαιώματα το οποίο υπόκειται στην ίδια φορολογική μεταχείριση όπως το εισόδημα από μετοχές δυνάμει της φορολογικής νομοθεσίας του Κράτους του οποίου η εταιρεία που κάνει τη διανομή είναι κάτοικος.

Οι διατάξεις της παραγράφου 1 δεν εφαρμόζονται αν ο δικαιούχος των μερισμάτων, ως κάτοικος Συμβαλλόμενου Κράτους, διεξάγει επιχείρηση στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος του οποίου η εταιρεία που καταβάλλει τα μερίσματα είναι κάτοικος, μέσω μόνιμης εγκατάστασης που βρίσκεται σε αυτό, ή παρέχει στο άλλο αυτό Κράτος ανεξάρτητες προσωπικές υπηρεσίες από σταθερή βάση που βρίσκεται σε αυτό, και τα μερίσματα είναι ουσιαστικά συνδεδεμένα με αυτή τη μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση. Σε αυτή την περίπτωση θα εφαρμόζονται οι διατάξεις του Άρθρου 7 ή του Άρθρου 14.

4. Όπου εταιρεία, η οποία είναι κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, αποκτά κέρδη ή εισόδημα από το άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, αυτό το άλλο Κράτος, δεν μπορεί να επιβάλει οποιοδήποτε φόρο πάνω στα μερίσματα που καταβάλλονται από την εταιρεία εκτός αν αυτά τα μερίσματα καταβάλλονται σε κάτοικο αυτού του άλλου Κράτους ή αν οι μετοχές για τις οποίες καταβάλλονται τα μερίσματα είναι ουσιαστικά συνδεδεμένες με μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση που βρίσκεται στο άλλο αυτό Κράτος, ούτε και να υποβάλει τα αδιανέμητα κέρδη της εταιρείας σε φορολογία αδιανέμητων κερδών της εταιρείας, έστω και αν τα μερίσματα που καταβάλλονται ή τα αδιανέμητα κέρδη αποτελούνται εξ' ολοκλήρου ή εν μέρει από κέρδη ή εισόδημα που προκύπτουν σε αυτό το άλλο Κράτος.

Άρθρο 11

ΤΟΚΟΙ

1. Τόκοι που προκύπτουν σε ένα Συμβαλλόμενο Κράτος και καταβάλλονται σε κάτοικο του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους θα φορολογούνται μόνο σε αυτό το άλλο Κράτος.
2. Ο όρος "τόκοι", όπως χρησιμοποιείται στο παρόν Άρθρο, σημαίνει εισόδημα από απαιτήσεις χρεών οποιασδήποτε μορφής, ανεξάρτητα αν εξασφαλίζονται ή μη με υποθήκη και αν συμμετέχουν ή μη στα κέρδη του χρεώστη, και ειδικότερα, εισόδημα από κυβερνητικά χρεόγραφα και ομολογίες ή χρεωστικούς τίτλους, περιλαμβανομένων πληρωμών και βραβείων που συνδέονται με τέτοια χρεόγραφα, ομολογίες ή χρεωστικούς τίτλους. Τιμωρητικές επιβαρύνσεις για καθυστερημένες πληρωμές δεν θα θεωρούνται τόκοι για τους σκοπούς του Άρθρου αυτού.

Οι διατάξεις της παραγράφου 1 δεν εφαρμόζονται αν ο δικαιούχος των τόκων, ως κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, διεξάγει εργασίες στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος μέσα στο οποίο προκύπτουν οι τόκοι, μέσω μόνιμης εγκατάστασης που βρίσκεται σε αυτό, ή παρέχει στο άλλο αυτό Κράτος ανεξάρτητες προσωπικές υπηρεσίες από σταθερή βάση που βρίσκεται σε αυτό, και οι απαιτήσεις χρεών αναφορικά με τις οποίες καταβάλλονται οι τόκοι είναι ουσιαστικά συνδεδεμένες με τέτοια μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση. Σε αυτή την περίπτωση, θα εφαρμόζονται οι διατάξεις του Άρθρου 7 ή του Άρθρου 14.

4. Τόκοι θα θεωρούνται ότι προκύπτουν μέσα σε ένα Συμβαλλόμενο Κράτος όταν αυτός που τους καταβάλλει είναι κάτοικος του Κράτους αυτού. Όπου όμως, το πρόσωπο που καταβάλλει τους τόκους είτε αυτός είναι κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους είτε μη διατηρεί σε ένα Συμβαλλόμενο Κράτος μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση σε σχέση με την οποία δημιουργήθηκε το χρέος από το οποίο προήλθαν οι καταβαλλόμενοι τόκοι, και οι τόκοι αυτοί βαρύνουν τη μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση, τότε τέτοιοι τόκοι θεωρούνται ότι προκύπτουν μέσα στο Συμβαλλόμενο Κράτος στο οποίο βρίσκεται η μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση.
5. Όπου λόγω ειδικής σχέσης μεταξύ αυτού που καταβάλλει τους τόκους και του δικαιούχου αυτών, ή μεταξύ αυτών των δυο και κάποιου τρίτου προσώπου, το ποσό των τόκων, λαμβανομένου υπόψη του χρέους για το οποίο καταβάλλονται, υπερβαίνει το ποσό το οποίο θα συμφωνείτο μεταξύ αυτού που καταβάλλει τους τόκους και του δικαιούχου, αν δεν υπήρχε αυτή η σχέση, οι διατάξεις του παρόντος Άρθρου εφαρμόζονται μόνο για το τελευταίο αναφερόμενο ποσό. Σε αυτή την περίπτωση, το επιπλέον μέρος των πληρωμών παραμένει φορολογητέο σύμφωνα με τους νόμους του κάθε Συμβαλλόμενου Κράτους λαμβανομένων δεόντως υπόψη των άλλων διατάξεων της παρούσας Συμφωνίας.

Άρθρο 12

ΔΙΚΑΙΩΜΑΤΑ

1. Δικαιώματα που προκύπτουν σε ένα Συμβαλλόμενο Κράτος και καταβάλλονται σε κάτοικο του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους, μπορούν να φορολογούνται σ' αυτό το άλλο Κράτος.

2. Εντούτοις, τέτοια δικαιώματα μπορούν επίσης να φορολογούνται στο Συμβαλλόμενο Κράτος μέσα στο οποίο προκύπτουν και σύμφωνα με τους νόμους αυτού, αλλά εάν ο δικαιούχος των δικαιωμάτων είναι κάτοικος του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους, ο επιβληθείς φόρος δεν θα υπερβαίνει το 5% του ακαθάριστου ποσού των δικαιωμάτων.
3. Ο όρος "δικαιώματα", όπως χρησιμοποιείται στο παρόν Άρθρο, σημαίνει κάθε φύσης πληρωμές που εισπράττονται έναντι της χρήσης ή του δικαιώματος χρήσης οποιουδήποτε πνευματικού δικαιώματος για λογοτεχνική, καλλιτεχνική ή επιστημονική εργασία (περιλαμβανομένων κινηματογραφικών ταινιών και ταινιών, μαγνητοταινιών ή δίσκων για ραδιοφωνική ή τηλεοπτική μετάδοση), προγράμματα ηλεκτρονικών υπολογιστών, οποιουδήποτε δικαιώματος ευρεσιτεχνίας, εμπορικού σήματος, σχεδίου ή προτύπου μηχανικού σχεδίου, μουσικού τύπου ή διαδικασίας παραγωγής ή για πληροφορίες που αφορούν σε βιομηχανική, εμπορική ή επιστημονική εμπειρία.
4. Οι διατάξεις των παραγράφων 1 και 2 δεν εφαρμόζονται αν ο δικαιούχος των δικαιωμάτων ως κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, διεξάγει-εργασίες στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος στο οποίο προκύπτουν τα δικαιώματα, μέσω μόνιμης εγκατάστασης που βρίσκεται σε αυτό ή παρέχει σ' αυτό το άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος ανεξάρτητες προσωπικές υπηρεσίες από σταθερή βάση που βρίσκεται σ' αυτό, και το δικαίωμα ή ιδιοκτησία για τα οποία καταβάλλονται τα δικαιώματα είναι ουσιαστικά συνδεδεμένα με αυτή την μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση. Σε τέτοια περίπτωση εφαρμόζονται οι διατάξεις του Άρθρου 7 ή του Άρθρου 14.
5. Δικαιώματα θα λογίζονται ότι προκύπτουν σε ένα Συμβαλλόμενο Κράτος όταν αυτός που τα καταβάλλει είναι κάτοικος του Κράτους αυτού. Όπου όμως, το πρόσωπο που καταβάλλει τα δικαιώματα, είτε αυτός είναι κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους είτε μη, διατηρεί σε ένα Συμβαλλόμενο Κράτος μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση με την οποία το δικαίωμα ή ιδιοκτησία για τα οποία καταβάλλονται τα δικαιώματα είναι ουσιαστικά συνδεδεμένα και τα δικαιώματα βαρύνουν αυτή τη μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση, τότε τα δικαιώματα θα λογίζονται ότι προκύπτουν στο Κράτος στο οποίο βρίσκεται η μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση.

6. Όπου, λόγω ειδικής σχέσης μεταξύ του καταβάλλοντος και του δικαιούχου ή μεταξύ και των δύο και κάποιου τρίτου προσώπου, το ποσό των δικαιωμάτων λαμβανομένης δεόντως υπόψη της χρήσης, του δικαιώματος ή των πληροφοριών για τις οποίες καταβάλλονται, υπερβαίνει το ποσό το οποίο θα συμφωνείτο μεταξύ του καταβάλλοντος και του δικαιούχου αν δεν υπήρχε αυτή η σχέση, οι διατάξεις του παρόντος Άρθρου θα εφαρμόζονται μόνο στο τελευταίο αναφερόμενο ποσό. Σε τέτοια περίπτωση, το επιπλέον μέρος των πληρωμών παραμένει φορολογητέο σύμφωνα με τους νόμους του κάθε Συμβαλλόμενου Κράτους, λαμβανομένων δεόντως υπόψη των άλλων διατάξεων της παρούσας Συμφωνίας.

Άρθρο 13

ΚΕΦΑΛΑΙΟΥΧΙΚΑ ΚΕΡΔΗ

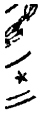
1. Κέρδη που αποκτώνται από κάτοικο ενός Συμβαλλόμενου Κράτους από την αποξένωση ακίνητης ιδιοκτησίας που αναφέρεται στο Άρθρο 6 και βρίσκεται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, μπορούν να φορολογούνται σε αυτό το άλλο Κράτος.
2. Κέρδη από την αποξένωση κινητής ιδιοκτησίας που αποτελεί μέρος της επιχειρηματικής ιδιοκτησίας μόνιμης εγκατάστασης την οποία διατηρεί επιχείρηση του ενός Συμβαλλόμενου Κράτους στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, ή κινητής ιδιοκτησίας συναρτημένης με σταθερή βάση διαθέσιμη σε κάτοικο ενός Συμβαλλόμενου Κράτους στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος για σκοπούς παροχής ανεξάρτητων προσωπικών υπηρεσιών, περιλαμβανομένων και κερδών από την αποξένωση τέτοιας μόνιμης εγκατάστασης (μόνης ή με ολόκληρη την επιχείρηση) ή τέτοιας σταθερής βάσης, μπορούν να φορολογούνται σε αυτό το άλλο Κράτος.
3. Κέρδη που αποκτώνται από επιχείρηση Συμβαλλόμενου Κράτους από την αποξένωση πλοίων ή αεροσκαφών που χρησιμοποιούνται σε διεθνείς μεταφορές, ή κινητή ιδιοκτησία που σχετίζεται με τη λειτουργία τέτοιων πλοίων ή αεροσκαφών, θα φορολογούνται μόνο στο Κράτος αυτό.

4. Κέρδη που αποκτώνται από κάτοικο ενός Συμβαλλόμενου Κράτους από την αποξένωση μετοχών που αντλούν πέραν του 50% της αξίας τους άμεσα από ακίνητη ιδιοκτησία που βρίσκεται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, μπορούν να φορολογούνται στο άλλο αυτό Κράτος. Οι διατάξεις της παρούσας παραγράφου δεν θα εφαρμόζονται αν η ακίνητη ιδιοκτησία χρησιμοποιείται σε μεταποιητική δραστηριότητα η οποία διεξάγεται για συνεχή περίοδο τουλάχιστον 5 χρόνων.
5. Κέρδη από την αποξένωση οποιασδήποτε ιδιοκτησίας πλην αυτής που αναφέρεται στις παραγράφους 1, 2, 3 και 4 θα φορολογούνται μόνο στο Συμβαλλόμενο Κράτος του οποίου αυτός που την αποξενώνεται είναι κάτοικος.

Άρθρο 14

ΑΝΕΞΑΡΤΗΤΕΣ ΠΡΟΣΩΠΙΚΕΣ ΥΠΗΡΕΣΙΕΣ

1. Εισόδημα που αποκτάται από άτομο που είναι κάτοικος Συμβαλλόμενου Κράτους από την παροχή επαγγελματικών υπηρεσιών ή από άλλες δραστηριότητες ανεξάρτητου χαρακτήρα φορολογείται μόνο στο Κράτος αυτό εκτός υπό τις ακόλουθες περιστάσεις όπου τέτοιο εισόδημα μπορεί να φορολογείται και στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος:
- α) αν αυτό διατηρεί σταθερή βάση διαθέσιμη τακτικά σ' αυτό στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος για το σκοπό διεξαγωγής των δραστηριοτήτων του, σε τέτοια περίπτωση το εισόδημα που αναλογεί στη σταθερή βάση μπορεί να φορολογείται σ' αυτό το άλλο Κράτος, ή
- β) αν η παραμονή του στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος είναι για περίοδο ή περιόδους που ανέρχονται ή ξεπερνούν συνολικά τις 183 ημέρες σε οποιαδήποτε δωδεκάμηνη περίοδο που αρχίζει ή τελειώνει στο σχετικό δημοσιοοικονομικό έτος, σε τέτοια περίπτωση, μόνο το μέρος του εισοδήματος που προκύπτει από τη διεξαγωγή των δραστηριοτήτων του στο άλλο αυτό Κράτος, μπορεί να φορολογείται σ' αυτό το άλλο Κράτος.
2. Ο όρος «επαγγελματικές υπηρεσίες» περιλαμβάνει κυρίως ανεξάρτητες επιστημονικές, λογοτεχνικές, καλλιτεχνικές, εκπαιδευτικές ή διδακτικές δραστηριότητες, καθώς επίσης και ανεξάρτητες δραστηριότητες ιατρών, δικηγόρων, μηχανικών, αρχιτεκτόνων, χειρουργών, οδοντιάτρων και λογιστών.



Άρθρο 15
ΕΙΣΟΔΗΜΑ ΑΠΟ ΜΙΣΘΩΤΕΣ ΥΠΗΡΕΣΙΕΣ

1. Τηρουμένων των διατάξεων των Άρθρων 16, 18 και 19, μισθοί, ημερομίσθια και άλλες παρόμοιες αντιμισθίες που αποκτούνται από κάτοικο ενός Συμβαλλομένου Κράτους για μισθωτές υπηρεσίες φορολογούνται μόνο στο Κράτος αυτό. εκτός αν οι μισθωτές υπηρεσίες παρέχονται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος. Αν οι μισθωτές υπηρεσίες παρέχονται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, η αντιμισθία που προέρχεται από αυτές μπορεί να φορολογείται σε αυτό το άλλο Κράτος.

Ανεξάρτητα από τις διατάξεις της παραγράφου 1, αντιμισθία που αποκτάται από κάτοικο ενός Συμβαλλόμενου Κράτους για μισθωτές υπηρεσίες που παρέχονται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος φορολογείται μόνο στο πρώτο-αναφερόμενο Κράτος αν:

- (α) αυτός που λαμβάνει την αντιμισθία βρίσκεται στο άλλο Κράτος για περίοδο ή περιόδους που δεν υπερβαίνουν συνολικά τις 183 (εκατό ογδόντα τρεις) μέρες εντός οποιασδήποτε δωδεκάμηνης περιόδου αρχίζει ή τελειώνει εντός του σχετικού ημερολογιακού έτους και
- (β) η αντιμισθία καταβάλλεται από, ή εκ μέρους εργοδότη, ο οποίος δεν είναι κάτοικος του άλλου Κράτους, και
- (γ) η αντιμισθία δεν επιβαρύνει μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση την οποία ο εργοδότης διατηρεί στο άλλο Κράτος.
4. Ανεξάρτητα από τις προηγούμενες διατάξεις του παρόντος Άρθρου, αντιμισθία που αποκτάται αναφορικά με μισθωτές υπηρεσίες που παρέχονται πάνω σε πλοίο ή αεροσκάφος που χρησιμοποιείται σε διεθνείς μεταφορές από επιχείρηση Συμβαλλόμενου Κράτους, θα φορολογείται μόνο σ' αυτό το Συμβαλλόμενο Κράτος.
5. Μισθοί, ημερομίσθια, επιδόματα και άλλα ωφελήματα που λαμβάνει ανώτατος διευθυντής αεροπορικής ή ναυτιλιακής επιχείρησης Συμβαλλόμενου Κράτους ο οποίος ήταν κάτοικος του Κράτους αυτού πριν τοποθετηθεί στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, θα φορολογούνται μόνο στο Συμβαλλόμενο Κράτος στο οποίο βρίσκεται η πραγματική έδρα διοίκησης της επιχείρησης.

Άρθρο 16
ΑΜΟΙΒΕΣ ΔΙΕΥΘΥΝΤΩΝ

Οι αμοιβές διευθυντών και άλλες παρόμοιες πληρωμές που αποκτώνται από κάτοικο ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, υπό την ιδιότητα του ως μέλος του Διοικητικού Συμβουλίου εταιρείας η οποία είναι κάτοικος του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους, μπορούν να φορολογούνται σε αυτό το άλλο Κράτος.

Άρθρο 17
ΚΑΛΛΙΤΕΧΝΕΣ ΚΑΙ ΑΘΛΗΤΕΣ

1. Ανεξάρτητα από τις διατάξεις των Άρθρων 7, 14 και 15 εισόδημα που αποκτάται από κάτοικο ενός Συμβαλλόμενου Κράτους για υπηρεσίες ψυχαγωγίας ως καλλιτέχνης θεάτρου, κινηματογράφου, ραδιοφώνου ή τηλεόρασης, ή ως μουσικός, ή ως αθλητής, από προσωπικές δραστηριότητες οι οποίες διεξάγονται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος μπορεί να φορολογείται σε αυτό το άλλο Κράτος.
2. Όπου το εισόδημα αναφορικά με τις προσωπικές δραστηριότητες που διεξάγονται από καλλιτέχνη ή αθλητή υπό την ιδιότητά του αυτή, δεν περιέρχεται στον ίδιο αλλά σε άλλο πρόσωπο, το εισόδημα αυτό μπορεί, ανεξάρτητα από τις διατάξεις των Άρθρων 7, 14 και 15 να φορολογηθεί στο Συμβαλλόμενο Κράτος στο οποίο διεξάγονται οι δραστηριότητες του καλλιτέχνη ή αθλητή.
3. Εισόδημα που αποκτάται από κάτοικο Συμβαλλόμενου Κράτους από δραστηριότητες που διεξάγονται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος όπως περιγράφονται στις παραγράφους 1 και 2 του παρόντος Άρθρου, θα απαλλάσσονται από τη φορολογία σε αυτό το άλλο Κράτος αν η επίσκεψη στο άλλο αυτό Κράτος χρηματοδοτείται εξ ολοκλήρου ή ουσιαστικά από ταμεία του ενός ή του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους, πολιτικής υποδιαίρεσης ή τοπικής αρχής τους, ή λαμβάνει χώρα στα πλαίσια πολιτιστικής συμφωνίας ή διευθέτησης μεταξύ των Κυβερνήσεων των Συμβαλλόμενων Κρατών.

Άρθρο 18
ΣΥΝΤΑΞΕΙΣ

1. Τηρουμένων των διατάξεων της παραγράφου 2 του Άρθρου 19, συντάξεις, ετήσιες πρόσοδοι και άλλη παρόμοια αντιμισθία που καταβάλλεται σε κάτοικο ενός Συμβαλλόμενου Κράτους για παρελθούσα απασχόληση, θα φορολογούνται μόνο στο Κράτος αυτό.
2. Ο όρος «ετήσιες πρόσοδοι» σημαίνει ορισμένα ποσά που πληρώνονται σε τακτά χρονικά διαστήματα εφ' όρου ζωής ή για συγκεκριμένη ή για εξακριβώσιμη χρονική περίοδο δυνάμει υποχρέωσης για καταβολή των πληρωμών έναντι ικανοποιητικής και πλήρους αμοιβής σε χρήματα ή σε αξία χρημάτων.

Άρθρο 19
ΚΥΒΕΡΝΗΤΙΚΕΣ ΥΠΗΡΕΣΙΕΣ

1. (α) Μισθοί, ημερομίσθια και άλλη παρόμοια αντιμισθία, εκτός από σύνταξη, που καταβάλλονται από ένα Συμβαλλόμενο Κράτος, πολιτική υποδιάρθρωση ή τοπική αρχή αυτού, σε άτομο αναφορικά με υπηρεσίες που πρόσφερε στο Κράτος αυτό, πολιτική υποδιάρθρωση ή τοπική αρχή θα φορολογούνται μόνο σε αυτό το Κράτος.

(β) Παρ' όλα αυτά, τέτοιοι μισθοί, ημερομίσθια και άλλη παρόμοια αντιμισθία θα φορολογείται μόνο στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος αν οι υπηρεσίες παρέχονται μέσα στο Κράτος αυτό και το άτομο είναι κάτοικος του Κράτους αυτού, το οποίο:
 - (i) είναι πολίτης του Κράτους αυτού· ή
 - (ii) δεν έγινε κάτοικος του Κράτους αυτού αποκλειστικά για το σκοπό παροχής των υπηρεσιών.
2. (α) Οποιαδήποτε σύνταξη που καταβάλλεται από, ή από ταμεία που έχουν συσταθεί από, ένα Συμβαλλόμενο Κράτος, πολιτική υποδιάρθρωση ή τοπική αρχή αυτού, σε άτομο αναφορικά με τις υπηρεσίες που πρόσφερε στο Κράτος αυτό ή υποδιάρθρωση ή αρχή, θα φορολογείται μόνο στο Κράτος αυτό.

- (β) Όμως, τέτοια σύνταξη θα φορολογείται μόνο στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος αν το άτομο είναι κάτοικος και πολίτης αυτού του Κράτους.
3. Οι διατάξεις των Άρθρων 15, 16, 17 και 18 της παρούσας Συμφωνίας εφαρμόζονται σε μισθούς, ημερομίσθια και άλλη παρόμοια αντιμισθία καθώς και σε συντάξεις αναφορικά με υπηρεσίες που παρέχονται σε σχέση με επιχείρηση που διεξάγεται από ένα Συμβαλλόμενο Κράτος, πολιτική υποδιαίρεση ή τοπική αρχή αυτού.

Άρθρο 20

ΔΑΣΚΑΛΟΙ ΚΑΙ ΕΡΕΥΝΗΤΕΣ

1. Άτομο που είναι αμέσως πριν την επίσκεψη σε Συμβαλλόμενο Κράτος κάτοικος του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους και που βρίσκεται στο πρώτο-αναφερόμενο Κράτος μετά από πρόσκληση της Κυβέρνησης του πρώτου-αναφερόμενου Κράτους ή πανεπιστημίου, κολεγίου, σχολείου, μουσείου ή άλλου πολιτιστικού ιδρυτού στο πρώτο αναφερόμενο Συμβαλλόμενο Κράτος ή δυνάμει επίσημου προγράμματος, πολιτιστικών ανταλλαγών για περίοδο που δεν ξεπερνά τρία συνεχόμενα χρόνια αποκλειστικά για σκοπούς διδασκαλίας, παράδοσης διαλέξεων ή διεξαγωγής έρευνας σε τέτοιο ιδρυτού θα απαλλάσσεται από τη φορολογία σ' αυτό το Συμβαλλόμενο Κράτος για την αντιμισθία του για τέτοια δραστηριότητα, νοουμένου ότι η πληρωμή τέτοιας αντιμισθίας προκύπτει σ' αυτόν από πηγές εκτός του Κράτους αυτού.
2. Οι διατάξεις της παραγράφου 1 του παρόντος Άρθρου δεν θα εφαρμόζονται στο εισόδημα για έρευνα αν τέτοια έρευνα δεν διεξάγεται για σκοπούς δημοσίου συμφέροντος αλλά πρωτίστως για ιδιωτικό όφελος συγκεκριμένου προσώπου ή προσώπων.

Άρθρο 21

ΣΠΟΥΔΑΣΤΕΣ ΚΑΙ ΜΑΘΗΤΕΥΟΜΕΝΟΙ

1. Πληρωμές που, σπουδαστής ή μαθητευόμενος ο οποίος είναι ή ήταν αμέσως πριν την επίσκεψη σε Συμβαλλόμενο Κράτος, κάτοικος του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους και ο οποίος βρίσκεται στο πρώτο-αναφερόμενο Συμβαλλόμενο Κράτος αποκλειστικά για σκοπούς εκπαίδευσης ή επιμόρφωσής, λαμβάνει για σκοπούς συντήρησης, εκπαίδευσης ή επιμόρφωσης του δεν θα φορολογούνται σ' αυτό το Συμβαλλόμενο Κράτος, νοουμένου ότι τέτοιες πληρωμές προκύπτουν από πηγές εκτός αυτού του Συμβαλλόμενου Κράτους.

Αναφορικά με χορηγίες, υποτροφίες και αντιμισθία από εργοδότηση που δεν καλύπτονται από την παράγραφο 1, σπουδαστής ή μαθητευόμενος όπως περιγράφεται στην παράγραφο 1, θα δικαιούται, επιπρόσθετα, κατά τη διάρκεια τέτοιας εκπαίδευσης ή επιμόρφωσης, τις ίδιες απαλλαγές, εκπτώσεις ή μειώσεις όσον αφορά τους φόρους που παρέχονται στους κατοίκους του Κράτους το οποίο επισκέπτεται.

Άρθρο 22

ΆΛΛΑ ΕΙΣΟΔΗΜΑΤΑ

1. Στοιχεία εισοδήματος κατοίκου ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, απ' οπουδήποτε και αν αυτά προκύπτουν, που δεν αναφέρονται στα προηγούμενα Άρθρα της παρούσας Συμφωνίας θα φορολογούνται μόνο στο Κράτος αυτό.
2. Οι διατάξεις της παραγράφου 1 δεν εφαρμόζονται σε εισόδημα, εξαιρουμένου εισοδήματος από ακίνητη ιδιοκτησία όπως ορίζεται στην παράγραφο 2 του Άρθρου 6, αν ο αποδέκτης του εισοδήματος αυτού, ως κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, διεξάγει επιχείρηση στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος μέσω μόνιμης εγκατάστασης που βρίσκεται σε αυτό, ή παρέχει στο άλλο αυτό Κράτος ανεξάρτητες προσωπικές υπηρεσίες από σταθερή βάση που βρίσκεται σε αυτό, και το δικαίωμα ή η ιδιοκτησία για την οποία καταβάλλεται το εισόδημα συνδέεται πραγματικά με αυτή τη μόνιμη εγκατάσταση ή σταθερή βάση. Σε τέτοια περίπτωση θα εφαρμόζονται οι διατάξεις του Άρθρου 7 ή του Άρθρου 14.

Άρθρο 23

ΕΞΑΛΕΙΨΗ ΤΗΣ ΔΙΠΛΗΣ ΦΟΡΟΛΟΓΙΑΣ

Όπου κάτοικος ενός Συμβαλλόμενου Κράτους αποκτά εισόδημα το οποίο, σύμφωνα με τις διατάξεις της παρούσας Συμφωνίας, μπορεί να φορολογηθεί στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, το πρώτο-αναφερόμενο Κράτος θα επιτρέπει ως αφαίρεση από το φόρο επί του εισοδήματος του κατοίκου αυτού, ποσό ίσο με το φόρο εισοδήματος που καταβλήθηκε στο άλλο Κράτος. Η αφαίρεση αυτή όμως, δεν θα υπερβαίνει εκείνο το μέρος του φόρου εισοδήματος, όπως αυτό υπολογίζεται πριν την παραχώρηση της αφαίρεσης, που αναλογεί

Άρθρο 24
ΑΠΑΓΟΡΕΥΣΗ ΔΥΣΜΕΝΩΝ ΔΙΑΚΡΙΣΕΩΝ

1. Οι πολίτες ενός Συμβαλλόμενου Κράτους δεν υπόκεινται στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος σε οποιαδήποτε φορολογία ή οποιαδήποτε σχετική υποχρέωση, διαφορετική ή δυσμενέστερη της φορολογίας και των σχετικών υποχρεώσεων στις οποίες οι πολίτες του άλλου Κράτους κάτω από τις ίδιες συνθήκες, υπόκεινται ή δυνατό να υπόκεινται.
2. Η φορολογία μόνιμης εγκατάστασης, την οποία διατηρεί επιχείρηση ενός Συμβαλλόμενου Κράτους στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος, δε θα τυγχάνει λιγότερο ευνοϊκής μεταχείρισης στο άλλο Συμβαλλόμενο Κράτος από τη φορολογία που επιβάλλεται σε επιχειρήσεις του άλλου αυτού Κράτους που ασχολούνται με τις ίδιες δραστηριότητες. Η διάταξη αυτή δεν θα ερμηνεύεται ως να υποχρεώνει ένα Συμβαλλόμενο Κράτος να χορηγεί στους κατοίκους του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους οποιεσδήποτε προσωπικές εκπτώσεις, απαλλαγές και μειώσεις για φορολογικούς σκοπούς λόγω της αστικής κατάστασης ή οικογενειακών υποχρεώσεων που χορηγεί στους δικούς του κατοίκους.
3. Επιχειρήσεις ενός Συμβαλλόμενου Κράτους, το κεφάλαιο των οποίων ανήκει εξ ολοκλήρου ή μερικώς ή ελέγχεται, άμεσα ή έμμεσα, από ένα ή περισσότερους κατοίκους του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους, δεν θα υπόκεινται στο πρώτο αναφερόμενο Κράτος σε οποιαδήποτε φορολογία ή σχετική υποχρέωση που είναι διαφορετική ή δυσμενέστερη από την φορολογία και τις σχετικές υποχρεώσεις στις οποίες άλλες παρόμοιες επιχειρήσεις του πρώτου αναφερόμενου Κράτους υπόκεινται ή δυνατό να υπόκεινται.
4. Εκτός της περίπτωσης όπου εφαρμόζονται οι διατάξεις της παραγράφου 1 του Άρθρου 9, της παραγράφου 5 του Άρθρου 11, ή της παραγράφου 6 του Άρθρου 12, τόκοι, δικαιώματα και άλλες πληρωμές που καταβάλλονται από επιχείρηση ενός Συμβαλλόμενου Κράτους σε κάτοικο του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους, για σκοπούς προσδιορισμού των φορολογητέων κερδών της επιχείρησης αυτής, θα εκπίπτονται, κάτω από τις ίδιες προϋποθέσεις ως να είχαν καταβληθεί σε κάτοικο του πρώτου αναφερόμενου Κράτους.

5. Οι απαλλαγές των πολιτών του Κατάρ και άλλων μελών του Συμβουλίου Συνεργασίας του Κόλπου (Gulf Cooperation Council) δυνάμει της φορολογικής νομοθεσίας του Κατάρ δεν θα συνιστά διάκριση σύμφωνα με τις διατάξεις του παρόντος Άρθρου.
6. Στο παρόν Άρθρο ο όρος «φορολογία» σημαίνει φόρους στους οποίους εφαρμόζεται η παρούσα Συμφωνία.

Άρθρο 25

ΔΙΑΔΙΚΑΣΙΑ ΑΜΟΙΒΑΙΑΣ ΣΥΜΦΩΝΙΑΣ

1. Όπου κάτοικος θεωρεί ότι οι ενέργειες του ενός ή και των δύο Συμβαλλομένων Κρατών συνεπάγονται ή δυνατό να συνεπάγονται για αυτό την επιβολή φορολογίας που δεν συνάδει με τις διατάξεις αυτής της Συμφωνίας αυτός μπορεί, ανεξάρτητα από τα μέσα θεραπείας που προβλέπονται από τον εσωτερικό νόμο των Κρατών αυτών, να παρουσιάσει την υπόθεσή του στην αρμόδια αρχή του Συμβαλλόμενου Κράτους του οποίου είναι κάτοικος ή αν η περίπτωση του εμπίπτει στη παράγραφο 1 του Άρθρου 24, σε αυτή του Συμβαλλόμενου Κράτους του οποίου είναι πολίτης. Η υπόθεσή πρέπει να παρουσιαστεί μέσα σε δύο χρόνια από την πρώτη γνωστοποίηση της ενέργειας που οδήγησε στην φορολογία που δεν συνάδει με τις διατάξεις της Συμφωνίας.
2. Η αρμόδια αρχή οφείλει, αν η ένσταση φανεί σε αυτή δικαιολογημένη και δεν είναι σε θέση η ίδια να δώσει την κατάλληλη λύση, να καταβάλει προσπάθεια για επίλυση της υπόθεσης με αμοιβαία συμφωνία μαζί με την αρμόδια αρχή του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους, με σκοπό την αποφυγή φορολογίας που δεν συνάδει με τη Συμφωνία.
3. Οι αρμόδιες αρχές των Συμβαλλομένων Κρατών θα καταβάλλουν προσπάθεια για επίλυση με αμοιβαία συμφωνία οποιωνδήποτε δυσχερειών ή αμφιβολιών προκύψουν από την ερμηνεία ή εφαρμογή της Συμφωνίας. Μπορούν επίσης να διαβουλευτούν μαζί για την εξάλειψη της διπλής φορολογίας σε περιπτώσεις που

4. ~~Οι~~ αρμόδιες αρχές των Συμβαλλομένων Κρατών μπορούν να επικοινωνούν μεταξύ τους απευθείας, και μέσω μικτής Επιτροπής που αποτελείται από τις ίδιες ή από εκπροσώπους τους, με σκοπό την επίτευξη συμφωνίας με την έννοια των προηγούμενων παραγράφων.

Άρθρο 26

ΑΝΤΑΛΛΑΓΗ ΠΛΗΡΟΦΟΡΙΩΝ

1. Οι αρμόδιες αρχές των Συμβαλλομένων Κρατών θα ανταλλάσσουν τέτοιες πληροφορίες οι οποίες είναι αναγκαίες για την εφαρμογή των διατάξεων της παρούσας Συμφωνίας ή της εσωτερικής νομοθεσίας των Συμβαλλομένων Κρατών, αναφορικά με φόρους που καλύπτονται από τη Συμφωνία, εφόσον η φορολογία αυτή δεν είναι αντίθετη με τη Συμφωνία. Οποιαδήποτε πληροφορία που λαμβάνεται από Συμβαλλόμενο Κράτος θα θεωρείται απόρρητη, κατά τον ίδιο τρόπο που θεωρείται η πληροφορία που λαμβάνεται σύμφωνα με τους εσωτερικούς νόμους του Κράτους αυτού και θα αποκαλύπτεται μόνο σε πρόσωπα ή αρχές (περιλαμβανομένων δικαστηρίων και διοικητικών οργάνων) που επιφορτίζονται με τη βεβαίωση ή την είσπραξη ή την εκτέλεση ή δίωξη ή τη διευθέτηση ενστάσεων σε σχέση με τους φόρους που αναφέρονται στην πρώτη πρόταση. Τα πρόσωπα αυτά ή οι αρχές αυτές θα χρησιμοποιούν τις πληροφορίες μόνο γι' αυτούς τους σκοπούς. Μπορούν να αποκαλύψουν τις πληροφορίες σε δημόσιες δικαστικές διαδικασίες ή δικαστικές αποφάσεις.
2. Σε καμιά περίπτωση οι διατάξεις της παραγράφου 1 θα ερμηνεύονται ως να επιβάλλουν σε Συμβαλλόμενο Κράτος την υποχρέωση:
- (α) εφαρμογής διοικητικών μέτρων για την παροχή των πληροφοριών που βρίσκονται σε αντίθεση με τη νομοθεσία και τη διοικητική πρακτική αυτού ή του άλλου Συμβαλλομένου Κράτους.
-

- (β) παροχής πληροφοριών που δεν μπορούν να ληφθούν βάσει των νόμων ή βάσει της συνηθισμένης διοικητικής διαδικασίας αυτού ή του άλλου Συμβαλλόμενου Κράτους·
- (γ) παροχής πληροφοριών, οι οποίες θα αποκάλυπταν οποιοδήποτε συναλλακτικό, επιχειρησιακό, βιομηχανικό, εμπορικό ή επαγγελματικό απόρρητο ή εμπορική διαδικασία ή πληροφορία, η αποκάλυψη των οποίων θα ήταν αντίθετη με το δημόσιο συμφέρον.

Άρθρο 27

ΜΕΛΗ ΔΙΠΛΩΜΑΤΙΚΩΝ ΑΠΟΣΤΟΛΩΝ ΚΑΙ ΠΡΟΞΕΝΙΚΟΙ ΑΞΙΩΜΑΤΟΥΧΟΙ

Τίποτα στην παρούσα Συμφωνία δεν επηρεάζει τα δημοσιονομικά προνόμια των μελών διπλωματικών αποστολών ή του προξενικού σώματος που διέπονται από τους γενικούς κανόνες του διεθνούς δικαίου ή από τις διατάξεις ειδικών συμφωνιών.

Άρθρο 28

ΕΝΑΡΞΗ ΙΣΧΥΟΣ

1. Τα Συμβαλλόμενα Κράτη θα γνωστοποιήσουν το ένα στο άλλο την ολοκλήρωση των διαδικασιών που απαιτούνται από τις αντίστοιχες νομοθεσίες τους για την έναρξη ισχύος της παρούσας Συμφωνίας. Η Συμφωνία θα τεθεί σε ισχύ την τριακοστή ημέρα από την ημερομηνία της τελευταίας από τις γνωστοποιήσεις.
2. Οι διατάξεις της Συμφωνίας θα εφαρμόζονται:
 - (α) αναφορικά με φόρους που παρακρατούνται στην πηγή, σε σχέση με ποσά που πληρώνονται ή πιστώνονται κατά ή μετά την 1^η Ιανουαρίου που ακολουθεί αμέσως μετά την ημερομηνία έναρξης ισχύος της Συμφωνίας· και
 - (β) αναφορικά με άλλους φόρους, σε σχέση με φορολογικά έτη που αρχίζουν κατά ή μετά την 1^η Ιανουαρίου που ακολουθεί αμέσως μετά την ημερομηνία έναρξης ισχύος της Συμφωνίας.

Άρθρο 29
ΤΕΡΜΑΤΙΣΜΟΣ

1. Η παρούσα Συμφωνία θα παραμείνει σε ισχύ για απεριόριστο χρόνο. Οποιοδήποτε από τα Συμβαλλόμενα Κράτη μπορεί να τερματίσει τη Συμφωνία, μέσω της διπλωματικής οδού, δίδοντας προειδοποίηση τερματισμού όχι αργότερα από την 30^η Ιουνίου οποιουδήποτε ημερολογιακού έτους αρχίζει πέντε έτη μετά το έτος εντός του οποίου η Συμφωνία τέθηκε σε ισχύ.
2. Σε τέτοια περίπτωση η Συμφωνία παύει να εφαρμόζεται:
 - (α) αναφορικά με φόρους που παρακρατούνται στην πηγή, σε σχέση με ποσά που πληρώνονται ή πιστώνονται μετά τη λήξη του ημερολογιακού έτους εντός του οποίου δίδεται η προειδοποίηση τερματισμού· και
 - (β) αναφορικά με άλλους φόρους, σε σχέση με φορολογικά έτη που αρχίζουν μετά τη λήξη του ημερολογιακού έτους εντός του οποίου δίδεται η προειδοποίηση τερματισμού.

ΣΕ ΕΠΙΒΕΒΑΙΩΣΗ ΤΩΝ ΠΙΘ ΠΑΝΩ, οι υποφαινόμενοι, δεόντως εξουσιοδοτημένοι, έχουν υπογράψει την παρούσα Συμφωνία.

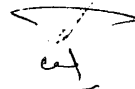
Έγινε εις διπλούν στη Λευκωσία την 11^η Νοεμβρίου 2008 σε δύο πρωτότυπα στην Ελληνική, Αραβική και Αγγλική γλώσσα, όλα τα κείμενα είναι εξίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση διαφορετικής ερμηνείας, το Αγγλικό κείμενο θα υπερισχύει.

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ
ΤΗΣ ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ



Χαρίλαος Σταυράκης
Υπουργός Οικονομικών

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ
ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ



Γιούσεφ Χουσεΐν Καμάλ
Υπουργός Οικονομίας και Οικονομικών

[TRANSLATION – TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE DE
CHYPRE ET LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DU QATAR TEN-
DANT A EVITER LA DOUBLE IMPOSITION ET A PREVENIR
L'ÉVASION FISCALE EN MATIERE D'IMPOTS SUR LE REVENU

Le Gouvernement de la République de Chypre et le Gouvernement de l'État du Qatar,

Désireux de conclure un Accord tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu,

Sont convenus des dispositions suivantes:

Article premier. Personnes visées

Le présent Accord s'applique aux personnes qui sont des résidents de l'un des États contractants ou des deux.

Article 2. Impôts visés

1. Le présent Accord s'applique aux impôts sur le revenu perçus pour le compte d'un État contractant ou de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu tous les impôts perçus sur l'ensemble du revenu ou sur des éléments du revenu.

3. Les impôts en vigueur auxquels s'applique l'Accord sont:

a) Dans le cas de l'État du Qatar:

- L'impôt sur le revenu

(ci-après dénommé « l'impôt qatari »); et

b) Dans le cas de la République de Chypre:

(i) L'impôt sur le revenu;

(ii) L'impôt sur le revenu des sociétés;

(iii) La contribution spéciale à la défense de la République;

(iv) L'impôt sur les plus-values;

(ci-après dénommés « l'impôt chypriote »).

4. L'Accord s'applique également à tout impôt de nature identique ou sensiblement analogue qui serait appliqué après la date de signature de l'Accord et qui viendrait s'ajouter aux impôts en vigueur ou les remplacer. Les autorités compétentes des États contractants se communiquent toutes modifications importantes apportées à leurs législations fiscales respectives.

Article 3. Définitions générales

1. Aux fins du présent Accord, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) Le terme « Qatar » s'entend des terres de l'État du Qatar, ses eaux intérieures, sa mer territoriale dont son fonds marin et son sous-sol, de l'espace aérien sus-jacent, de la zone économique exclusive et du plateau continental au-dessus duquel l'État du Qatar exerce des droits souverains et sa juridiction conformément aux dispositions du droit international et aux lois et réglementations nationales du Qatar;

b) Le terme « Chypre » désigne la République de Chypre et, lorsqu'il est employé dans un sens géographique, il comprend le territoire national, la mer territoriale de celui-ci ainsi que toute zone située en dehors des eaux territoriales, y compris la zone contiguë, la zone économique exclusive et le plateau continental qui a été ou peut être désignée ci-après, au titre des lois de Chypre et en conformité avec le droit international, comme une zone dans laquelle Chypre peut exercer des droits souverains ou sa juridiction;

c) On entend par « un État contractant » et « l'autre État contractant » le Qatar ou Chypre, selon le contexte;

d) Le terme « société » désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition;

e) L'expression « autorité compétente » désigne :

i) Dans le cas du Qatar, le Ministre de l'économie, des finances ou son représentant habilité; et

ii) Dans le cas de Chypre, le Ministre des finances ou son représentant autorisé;

f) Les expressions « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un État contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre État contractant;

g) L'expression « trafic international » désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise d'un État contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est qu'entre des points situés dans l'autre État contractant;

h) Le terme « ressortissant » signifie :

i) Toute personne physique qui possède la nationalité ou la citoyenneté d'un État contractant;

ii) Toute personne morale, société de personnes ou association constituée conformément à la législation en vigueur dans un État contractant;

i) Le terme « personne » comprend les personnes physiques, les sociétés et tout autre groupement de personnes considéré comme une entité aux fins de l'imposition.

2. Aux fins de l'application du présent Accord à tout moment par un État contractant, tout terme qui n'y est pas défini, à moins que le contexte n'en dispose autrement, a le sens que lui attribue alors le droit fiscal de cet État au regard des impôts auxquels s'applique l'Accord.

Article 4. Résident

1. Aux fins du présent Accord, l'expression « résident d'un État contractant » s'entend :

a) Dans le cas de l'État du Qatar, de tout individu domicilié au Qatar, à condition que cet individu dispose d'un foyer d'habitation permanent, du centre de ses intérêts vitaux ou d'un domicile habituel au Qatar, et une société dont le siège de direction effective se trouve au Qatar. L'expression inclut également l'État du Qatar et ses collectivités locales, subdivisions politiques ou organismes statutaires.

b) Dans le cas de la République de Chypre, de toute personne qui, en vertu du droit chypriote, est assujettie à l'impôt dans cet État du fait de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue et s'applique aussi à la République de Chypre et toute subdivision politique ou collectivité locale de Chypre. Toutefois, ces termes ne s'appliquent pas aux personnes qui sont assujetties à l'impôt à Chypre uniquement pour les revenus provenant de sources situées à Chypre.

2. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux États contractants, son statut est déterminé de la manière suivante :

a) Cette personne est considérée comme un résident de l'État contractant où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme un résident de l'État dans lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centres des intérêts vitaux);

b) Si l'État où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des États contractants, elle est considérée comme un résident de l'État contractant où elle séjourne de façon habituelle;

c) Si elle séjourne de façon habituelle dans les deux États contractants ou si elle ne séjourne dans aucun des États, elle est considérée comme un résident de l'État dont elle possède la nationalité;

d) Si le statut de résident d'une personne physique ne peut être déterminé conformément aux dispositions des alinéas a), b) et c) susmentionnés, les autorités compétentes des États contractants trancheront la question d'un commun accord.

3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est considérée comme un résident seulement de l'État ou son siège de direction effective est situé.

Article 5. Établissement stable

1. Aux fins du présent Accord, l'expression « établissement stable » s'entend d'une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression « établissement stable » comprend notamment :

a) Un siège de direction;

b) Une succursale;

- c) Un bureau;
- d) Une usine;
- e) Un atelier;
- f) Des locaux utilisés comme point de vente;
- g) Une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre site d'exploration, d'extraction ou d'exploitation de ressources naturelles; et
- h) Un chantier, un projet de construction ou de montage ou une activité de supervision liée audit chantier ou projet, mais uniquement lorsque ledit chantier, projet ou activité est maintenu pendant une période supérieure à (6) six mois.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas d' « établissement stable » si :

- a) Il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de marchandises appartenant à l'entreprise;
- b) Des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison;
- c) Des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de transformation par une autre entreprise;
- d) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations, pour l'entreprise;
- e) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire; ou
- f) Une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins de l'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a) à e), à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires résultant de ce cumul garde un caractère préparatoire ou auxiliaire.

4. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, lorsqu'une personne - autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6 - agit pour le compte d'une entreprise et dispose dans un État contractant de pouvoirs qu'elle y exerce habituellement lui permettant de conclure des contrats au nom de l'entreprise, cette entreprise est considérée comme ayant un établissement stable dans cet État pour toutes les activités que cette personne exerce pour l'entreprise, à moins que les activités de cette personne ne soient limitées à celles qui sont mentionnées au paragraphe 3 et qui, si elles étaient exercées par l'intermédiaire d'une installation fixe d'affaires, ne permettraient pas de considérer cette installation comme un établissement stable selon les dispositions de ce paragraphe.

5. Nonobstant les articles précédents de l'Accord, une compagnie d'assurance d'un État contractant est considérée, sauf en matière de réassurance, comme ayant un établissement stable dans l'autre État contractant si elle perçoit des primes sur le territoire dudit autre État, ou assure des risques qui y sont encourus, par l'intermédiaire d'une personne autre qu'un agent jouissant du statut indépendant au sens du paragraphe 6 du présent article.

6. Une entreprise n'est pas réputée avoir un établissement stable dans un État contractant du seul fait qu'elle exerce son activité dans cet État par l'entremise d'un courtier,

d'un commissionnaire général ou de tout autre intermédiaire jouissant d'un statut indépendant, si ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leur activité. Toutefois, si un agent exerce ses activités entièrement ou presque pour le compte de ladite entreprise et que les conditions régissant les relations commerciales ou financières entre l'agent et l'entreprise sont différentes de celles qui devraient régir les relations entre des entreprises séparées traitant en toute indépendance, l'intéressé n'est pas considéré comme un agent indépendant au sens du présent paragraphe.

7. Le fait qu'une société qui est un résident d'un État contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

Article 6. Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. L'expression « biens immobiliers » a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant où les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tous cas les accessoires, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et le droit à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession d'exploitation des gisements minéraux et autres ressources naturelles; les navires et les aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise et aux revenus provenant de biens immobiliers utilisés dans le cadre de la fourniture de services personnels indépendants.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chaque État contractant, à cet établissement stable les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise dis-

tincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et agissant en toute indépendance.

3. Aux fins du calcul des bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses de l'entreprise faites pour les besoins de l'établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, que lesdites dépenses aient été effectuées dans l'État où l'établissement stable est sis ou ailleurs, qui sont autorisés en vertu des dispositions du droit national de l'État contractant où l'établissement stable est situé.

4. S'il est d'usage, dans un État contractant, de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêchera cet État contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage; la formule de répartition adoptée devra cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes énoncés dans le présent article.

5. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du seul fait que celui-ci a acheté des biens ou des marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles du présent Accord, les dispositions desdits articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8. Navigation maritime et aérienne

1. Les bénéfices qu'une entreprise d'un État contractant tire de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ne sont imposables que dans ledit État.

2. Aux fins du présent article, les bénéfices provenant de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international comprennent les bénéfices tirés de :

- a) La location de navires ou d'aéronefs exploités soit à plein temps soit par voyage;
- b) La location occasionnelle de navires ou d'aéronefs coque nue;
- c) L'utilisation, l'entretien ou la location de conteneurs (y compris les remorques, péniches et équipements connexes utilisés pour le transport de conteneurs).

3. Les dispositions du présent article s'appliquent également aux bénéfices découlant de la participation à un groupe (pool), une exploitation en commun ou un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque:

- a) Une entreprise d'un État contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant; ou que

b) Les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant;

et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées, qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État – et impose en conséquence – des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre État pourra procéder à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions de l'Accord et, si nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes versés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État.

2. Le terme « dividendes » employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions ou autres parts bénéficiaires (à l'exception des créances) participant aux bénéfices, ainsi que les revenus provenant d'autres droits de société soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation fiscale de l'État dont la société distributrice est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, une activité par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé ou exerce dans cet autre État une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 sont applicables.

4. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État contractant ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et touchés par un résident de l'autre État contractant ne sont imposables que dans cet autre État.

2. Le terme « intérêts », employé dans le présent article, désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunt, y compris les primes et lots attachés à ceux-ci. Les pénalités de retard de paiement ne sont pas considérées comme des intérêts aux fins du présent article.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, étant un résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts, des activités par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé ou y exerce une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à cet établissement stable ou à cette base fixe. Ce sont alors les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 qui s'appliquent.

4. Les intérêts sont réputés provenir de l'un des États contractants lorsque le débiteur est un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non résident de l'un des États contractants, dispose dans l'un d'entre eux d'un établissement stable ou d'une base fixe au titre duquel la dette génératrice des intérêts a été contractée, et que ces intérêts sont supportés par ledit établissement ou par ladite base fixe, ces intérêts sont considérés comme provenant de l'État dans lequel l'établissement stable ou la base fixe est situé.

5. Lorsque, en raison des relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec des tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, dépasse celui dont le débiteur et le bénéficiaire effectif seraient convenus en l'absence de telles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant, compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 12. Redevances

1. Les redevances qu'un résident de l'un des États contractants tire de sources situées dans l'autre État contractant sont imposables dans le premier État.

2. Toutefois, ces redevances peuvent également être imposées dans l'État contractant de provenance et conformément à la législation de cet État, étant entendu que, si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut dépasser 5 % du montant brut des redevances.

3. Le terme « redevances » employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique (y compris les films cinématographiques et les films ou bandes enregistrées pour la radio ou la télévision), un logiciel d'ordinateur, un brevet, une marque de fabrique ou de commerce, un dessin ou un modèle, un plan ou une formule ou un procédé secrets, ainsi que pour des informations

ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, ou une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances se rattache effectivement à l'établissement stable ou à la base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14 sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable ou une base fixe pour lequel le contrat donnant lieu au paiement des redevances a été conclu et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

6. Lorsque, en raison des relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions du présent Accord.

Article 13. Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers mentionnés à l'article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant possède dans l'autre État contractant, ou de biens mobiliers attachés à une base fixe qu'un résident d'un État contractant possède dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris les gains tirés de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

3. Les gains qu'une entreprise d'un État contractant tire de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international, ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans cet État.

4. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation d'actions tirant plus de 50 % de leur valeur directement de biens immobiliers situés dans l'autre État contractant, sont imposables dans cet autre État. Les dispositions de ce paragraphe ne s'appliquent pas si les biens immobiliers sont utilisés dans le cadre d'une activité de fabrication exercée pendant une période continue dépassant cinq ans.

5. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1 à 4 ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident.

Article 14. Activités lucratives indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités indépendantes ne sont imposables que dans cet État contractant, sauf si :

a) Ce résident dispose de façon habituelle, dans l'autre État contractant, d'une base fixe pour l'exercice de ses activités; dans ce cas, seule la fraction des revenus qui est imputable à ladite base fixe est imposable dans l'État contractant, ou

b) Son séjour dans l'autre État contractant s'étend sur une période ou des périodes d'une durée totale égale ou supérieure à 183 jours au cours de toute période de 12 mois, commençant ou se terminant au cours de l'exercice fiscal concerné; dans ce cas, seule la fraction des revenus provenant des activités exercées dans cet autre État contractant est imposable dans cet autre État.

2. L'expression « profession libérale » comprend également les activités indépendantes de caractère scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes de médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

Article 15. Professions dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18 et 19, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires obtenus par un résident de l'un des États contractants au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations obtenues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État mentionné si :

a) Le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 (cent quatre-vingt-trois) jours au cours de toute période de douze mois commençant ou terminée pendant l'année civile considérée;

b) Les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État, et

c) Les rémunérations ne sont pas imputables à un établissement stable que l'employeur possède dans l'autre État.

3. Nonobstant les paragraphes précédents du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international par une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans ledit État.

4. Les salaires, traitements, indemnités et avantages reçus par un cadre supérieur de compagnie aérienne ou maritime d'un État contractant qui était un résident de cet État avant d'être affecté dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans l'État contractant où est situé le siège de direction effective de l'entreprise.

Article 16. Rétributions des membres des conseils d'administration

Les tantièmes et autres rétributions similaires des administrateurs de société, qu'un résident d'un État contractant perçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société qui est un résident de l'autre État contractant, sont imposables dans cet autre État.

Article 17. Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou qu'un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'État contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

3. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'activités exercées dans l'autre État contractant, tel qu'envisagé aux paragraphes 1 et 2 du présent article, sont exonérés d'impôts dans cet autre État si la visite dans cet autre État est entièrement ou essentiellement financée par des fonds de l'un ou l'autre État contractant, d'une subdivision politique ou collectivité locale de cet État, ou a lieu dans le cadre d'un accord ou d'un arrangement culturel entre les Gouvernements des États contractants.

Article 18. Pensions et rentes

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19, les pensions, rentes et autres rémunérations similaires payées à un résident d'un État contractant au titre d'un emploi antérieur ne sont imposables que dans cet État.

2. Le terme « rente » s'entend d'une somme déterminée payable périodiquement à échéances fixes à titre viager ou pendant une période déterminée ou déterminable, en vertu d'une obligation d'effectuer les paiements en contrepartie d'une prestation adéquate en argent ou appréciable en argent.

Article 19. Fonctions publiques

1. a) Les salaires, traitements et autres rémunérations similaires, autres que les pensions, payés par un État contractant ou une de ses subdivisions politiques ou collecti-

vités locales, à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet État.

b) Toutefois, ces salaires, traitements et rémunérations similaires ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet État et si la personne physique est un résident de cet État et :

- i) Possède la nationalité de cet État; ou
- ii) N'est pas devenue un résident de cet État à la seule fin de rendre lesdits services.

2. a) Toute pension versée par un État contractant ou sur des fonds créés par un État contractant, une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique pour services rendus à cet État, cette subdivision ou collectivité locale, ne sont imposables que dans ledit État.

b) Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident de cet État et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 15, 16, 17 et 18 du présent Accord s'appliquent aux salaires, traitements et rémunérations similaires et pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un État contractant ou une subdivision politique ou une autorité locale.

Article 20. Professeurs et chercheurs

1. Une personne physique, qui est immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui, sur l'invitation du Gouvernement du premier État contractant ou d'une université, d'un collège universitaire, d'une école, d'un musée ou d'une autre institution culturelle situés dans ce premier État contractant ou au titre d'un programme officiel d'échanges culturels, séjourne dans cet État contractant pendant une période ne dépassant pas trois ans consécutifs, aux fins uniquement d'enseigner, de donner des conférences ou d'effectuer des travaux de recherche dans ledit établissement, sera exonérée d'impôts dans cet État sur la rémunération qu'il reçoit au titre de l'activité en question, à condition que le paiement de cette rémunération provienne de sources extérieures à cet État contractant.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article ne s'appliquent pas aux rémunérations de la recherche si cette recherche est entreprise non dans l'intérêt public mais essentiellement pour le bénéfice privé d'une ou plusieurs personnes spécifiques.

Article 21. Étudiants et stagiaires

1. Les sommes qu'un étudiant ou un apprenti ou stagiaire dans le secteur économique qui est, ou qui était immédiatement avant de se rendre dans un État contractant, un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État à seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation, reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans cet État, à condition qu'elles proviennent de sources situées en dehors de cet État.

2. En ce qui concerne les subventions, bourses d'études et rémunérations d'emploi non couvertes par le paragraphe 1, un étudiant ou un apprenti ou stagiaire dans le secteur économique au sens du paragraphe 1 aura en outre, pendant la durée de ces études ou de cette formation, le droit de bénéficier des mêmes exonérations, dégrèvements ou réductions d'impôts que les résidents de l'État dans lequel il séjourne.

Article 22. Autres revenus

1. Les revenus d'un résident d'un État contractant (autres que ceux dont il est question aux articles précédents du présent Accord), d'où qu'ils proviennent, sont imposables exclusivement dans cet État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus autres que ceux qui sont tirés de biens immobiliers tels qu'ils sont décrits au paragraphe 2 de l'article 6, lorsque le bénéficiaire de tels revenus, réside d'un État contractant, exerce soit des activités industrielles ou commerciales par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante à partir d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus se rattache effectivement à l'établissement stable ou à la base fixe en question. En pareil cas, les dispositions visées à l'article 7 ou à l'article 14 sont applicables.

Article 23. Élimination de la double imposition

Lorsqu'un résident d'un État contractant tire des revenus qui, en vertu des dispositions du présent Accord, sont imposables dans l'autre État contractant, le premier État contractant autorise une déduction de l'impôt sur les revenus de ce résident correspondant au montant de l'impôt acquitté dans l'autre État. Toutefois, ladite déduction ne peut excéder la fraction de l'impôt sur le revenu calculée avant déduction, qui est imputable au revenu pouvant être imposé dans l'autre État.

Article 24. Non-discrimination

1. Les ressortissants d'un État contractant ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou peuvent être assujettis, dans les mêmes conditions, les ressortissants de cet autre État.

2. L'impôt prélevé sur l'établissement stable qu'une entreprise d'un État contractant a dans l'autre État contractant ne sera pas moins favorable dans cet autre État que celui levé sur les entreprises de cet autre État exerçant les mêmes activités. La présente disposition ne peut être interprétée comme obligeant un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant les déductions personnelles, abattements et réductions d'impôt en fonction de la situation ou des charges de famille qu'il accorde à ses propres résidents.

3. Les entreprises d'un État contractant, dont le capital est en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant, ne sont soumises dans le premier État à aucune imposition ou obligation

y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujetties les autres entreprises similaires du premier État.

4. À moins que les dispositions du paragraphe 1 de l'article 9, du paragraphe 5 de l'article 11 ou du paragraphe 6 de l'article 12 ne soient applicables, les intérêts, redevances et autres dépenses payés par une entreprise d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont déductibles, pour la détermination des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à un résident du premier État.

5. L'exonération des ressortissants qataris et autres membres du Conseil de coopération du Golfe (CCG) soumis à la législation fiscale du Qatar ne sera pas considérée comme une discrimination aux termes des dispositions du présent article.

6. Dans le présent article, le terme « impôt » désigne les impôts qui font l'objet du présent Accord.

Article 25. Procédure amiable

1. Lorsqu'un résident considère que les mesures prises par l'un des États contractants ou par les deux entraînent ou vont entraîner pour lui une imposition non conforme au présent Accord, il peut, sans préjudice des voies de recours prévues par la législation interne de ces États, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont il est un résident ou, si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 24, à celle de l'État contractant dont il possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans un délai de deux ans à partir de la première notification des mesures qui entraînent une imposition non conforme aux dispositions de l'Accord.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la requête lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure de y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à l'Accord.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent, par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de l'Accord. Elles pourront aussi se concerter en vue d'éviter la double imposition dans les cas que l'Accord ne prévoit pas.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles, y compris par l'entremise d'une commission mixte composée desdites autorités et de leurs représentants, en vue de parvenir à un accord comme il est indiqué aux paragraphes précédents.

Article 26. Échange de renseignements

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions du présent Accord ou celles de la législation interne des États contractants relative aux impôts visés par l'Accord, dans la mesure où l'imposition qu'elle prévoit n'est pas contraire à l'Accord. Tout renseignement reçu par un État contractant est tenu secret de la même manière que les renseignements obtenus en

application de la législation interne de cet État. Toutefois, si les renseignements sont initialement considérés comme secrets dans l'État qui les transmet, ils ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés par le présent Accord, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, ou par les décisions sur les recours y relatifs. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins, mais peuvent faire état de ces renseignements au cours d'audiences publiques de tribunaux ou dans des jugements.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

a) De prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre État contractant;

b) De fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant;

c) De fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, ou professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

Article 27. Membres de missions diplomatiques et postes consulaires

Les dispositions du présent Accord ne portent pas atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres des missions diplomatiques ou postes consulaires en vertu soit des règles générales du droit international, soit des dispositions d'accords particuliers.

Article 28. Entrée en vigueur

1. Les États contractants se notifieront réciproquement de l'accomplissement des formalités requises par leurs législations respectives pour l'entrée en vigueur du présent Accord. L'Accord entrera en vigueur trente jours après la date de la dernière desdites notifications.

2. Les dispositions du présent Accord seront applicables :

a) En ce qui concerne les impôts retenus à la source, à l'égard des montants versés ou crédités à partir du 1er janvier qui suit immédiatement la date à laquelle le présent Accord est entré en vigueur; et

b) S'agissant des autres impôts, aux exercices d'imposition commençant le 1er ou après le 1er janvier qui suit immédiatement la date à laquelle le présent Accord est entré en vigueur.

Article 29. Dénonciation

1. Le présent Accord demeurera en vigueur pour une durée indéfinie. Chacun des États contractants pourra dénoncer cet Accord par la voie diplomatique moyennant préa-

vis signifié par écrit à l'autre État contractant le 30 juin au plus tard d'une année civile quelconque prenant effet cinq ans après celle dans laquelle l'Accord est entré en vigueur.

2. Dans ce cas, le présent Accord cessera d'être applicable :

a) En ce qui concerne les impôts retenus à la source, à l'égard des montants versés ou crédités après la fin de l'année civile dans laquelle ce préavis a été signifié;

b) En ce qui concerne les autres impôts, aux exercices d'imposition commençant après la fin de l'année civile dans laquelle ce préavis a été signifié.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

FAIT en double exemplaire à Nicosie le 11 novembre 2008, en langues grecque, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement de la République de Chypre :

CHARILAOS STAVRAKIS
Ministre des finances

Pour le Gouvernement de l'État du Qatar :

YOUSEF HUSSAIN KAMAL
Ministre de l'économie et des finances